التوظيف التربوي للمحاسبية كمدخل لإصلاح التعليم في ضوء متطلبات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

إعـــــداد

أ.م.د. شريف محمد شريف
الأستاذ المساعد بقسم أصول التربية
كلية التربية – جامعة دمياط

د . محمد حسن أحمد جمعه
المدرس بقسم أصول التربية
كلية التربية – جامعة دمياط

مقدمة :

جاءت ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ ميلادا جديدا للأمة ، جاءت لتعلن إعادة إنتاج الذات المصرية ، وبرغم ما تمر به الدولة من أزمات وصراعات وتناقضات فكرية وعقائدية وسياسية واقتصادية إلا أن هذه طبيعة الثورات العملاقة ، فالثورة ليست نهاية الظلم بقدر ما هي بداية لعهد جديد من الإصلاح والبناء .

لقد استدعت هذه الثورة طاقات المصريين الكامنة مطالبة إياها بأن تخرج إلى النور تبني وتعمر وترقى بالوطن ، والتعليم ليس ببعيد عن هذه الثورة ومتطلباتها ، فالتعليم هو الذي يعطي الأجيال القادمة بارقة أمل لحياة أفضل ، ويعد الأجيال لتقبل التناقضات والتغيرات المتلاحقة . (Dorsid,2000,39)

لقد آمن الناس أن القوة المفرطة التي تواجه بها الدول الحراك والاحتجاج الجماهيري لن تجدي ، وأن قهر الإرادة الوطنية وتكميم الأفواه ، وإسكات وسائل الإعلام ، لن يولد لدى الناس سوى السخط والنفور الشديد . (قرني ، ٢٠١٢ ، ٧٥)

وهذه القوة المفرطة والاستبداد القهري عجل بثورة وليدة ، ثورة أتاحت للأمة أن تعيد هيكلة اقتصادها وثقافتها وتطويعها وإعادة بناء ما دمره المفسدون عقودا طويلة . ويأتي التعليم على رأس هذه الأولويات والتي من خلالها يجب أن تصاغ رؤى مستقبلية جديدة لبناء مستقبل تعليمي مصري واعد يتوافق مع التحديات المتلاحقة ومتطلبات الثورة المباركة . ثورة تواجه الظلم والتخبط والفساد والاحتكار وتهب الثروات . (شعبان ، ٢٠١٢ ، ٢٤٥)

ومجالات إصلاح التعليم متنوعة ، ولكن تأتي المحاسبية على رأس هذه الأولويات إيمانا بأن ثورة التطهير التي تلي الثورات لابد أن ينال التعليم منها حظا وافرا وذلك انطلاقا من أن الأزمات الاجتماعية ليست بمعزل عن التعليم ، وخصوصا في مصر حيث يعاني نظام التعليم المصري من أزمات عديدة مزمنة تمثلت ملامحها في العديد من المؤشرات الخارجية والتي تشير في مجملها إلى عجز النظام التعليمي عن تحقيق أهدافه وحل مشكلاته . "The United Nations Development , 2003 , 35 "

* ملاحظة : يتم التوثيق في البحث على النحو التالي (لقب المؤلف ، سنة النشر ، رقم الصفحة)

في ظل هذا الواقع الثوري الجديد ظهرت الحاجة الملحة إلى وضع نظم جديدة [illegible] مدخلات ومخرجات

وعمليات ، وتلك معادلة مفقودة في نظامنا التعليمي المصري عبر عقوده السابقة من الستينيات وحتى مطلع القرن الحادي والعشرين . (عبد القادر ، ٢٠٠١ ، ٣٣)

واتجاه مصر نحو إقرار المحاسبة في التعليم ليس اتجاها غريبا ، فالاهتمام بالمحاسبية في التعليم هو حديث الساعة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تشير روبين مارتن "Robin Martin" إلى أن أربعة موضوعات من سبعة رئيسة مدرجة على موقع اتحاد التربية الوطني الأمريكي على الشبكة العالمية للمعلومات تتحدث عن المحاسبية في التربية مما يدل على أهميتها والأولوية المعطاة لها سياسيا ووطنيا وتربويا . (Robin Martin , 1997 , 42 – 43)

وبناء على ما سبق فإن الدراسة الحالية تولي اهتماما خاصا بالمحاسبية والتي تعد سلاحا فاعلا قادرا على قيادة المسيرة الإصلاحية للتعليم المصري في القرن الجديد الموالب لميلاد الثورة بعيدا عن النزاعات العقائدية أو التعصب الفكري أو التشدد السياسي أو المحاولات الخطيرة لتوظيف التعليم كخادم للسلطة الحاكمة كما كان في الماضي ، وبالتالي فإن المحاسبية من خلال هذا المنطلق تمثل آلية فعالة للإصلاح .

مشكلة الدراسة :

مهما كان مصير الربيع العربي ، فهذا يمثل من دون شك " الانفجار الكبير " في التحول السياسي ، ومع ذلك فإن الأثر الطويل الأجل لهذا التسونامي في المنطقة كلها من الاحتجاجات وطوفان الخلافات السياسية لن يمنعنا من الاهتمام بالتعليم وإصلاحه ، إذ يعد التعليم هو الضمان الحقيقي للنهوض بمستقبل الأمة ، والعبور الآمن لها نحو المستقبل . (قرني ، ٢٠١٢ ، ٨٦)

سبق ثورات الربيع العربي اهتمام بالغ في الآونة الأخيرة بجودة التعليم بسبب تدني المستويات الفنية لأداءات التلاميذ ، وغياب الفلسفة التعليمية ، وانخفاض النمو الكمي والكيفي ، والثنائيات العجيبة في نظام التعليم المصري ، وتنامي ظاهرة الفساد والانحراف العالي والأخلاقي وقد أوجد هذا ضغطا على صانعي السياسة التعليمية كي يبدعوا ويبتكروا حلولا من شأنها أن ترتقي بالتعليم المصري . (جوهر ، ٢٠٠٨ ، ٧٨)

وهذا الأمل في نهضة التعليم المصري يتوافق مع الاتجاه العالمي المطالب بتوظيف المحاسبية كمدخل لإصلاح التعليم معتمدا على مبررات أهمها : " Stein , 2003 , 11-73"

- قيام التعليم في كثير من أنظمة العالم – وخصوصا الثالث – على أحادية الفكر ، وتوظيف التعليم كأداة للقهر والظلم والاستبداد وخدمة الحاكم .
- تقلبات السياسة التعليمية المصاحبة للأزمات السياسية والاقتصادية المتلاحقة .
- تنامي ظواهر الفساد والانحلال الأخلاقي في كثير من أنظمة التعليم .

وهذه المبررات ليست ببعيدة عن نظامنا التعليمي المصري فالواقع التعليمي المصري يشوبه الفساد ، وعدم وضوح الأهداف سواء لدى المخططين وواضعي السياسة أو المنفذين أو لدى أجهزة الإشراف والتوجيه والتقويم . (حجي ، ١٩٩٥ ، ٢٦٨)

وكي تحدد مشكلة الدراسة تستعرض الدراسة الحالية بعض الدراسات السابقة والتي تناولت المحاسبية وكيفية توظيفها في التعليم ومنها :

دراسة (حسين ، ٢٠٠٤) والتي تناولت تصورا مقترحا لآليات المحاسبية التعليمية الشاملة كمدخل لجودة التعليم المصري ، وفيها استعرض الباحث مفاهيم المحاسبية وعلاقتها بالجودة وسبل توظيفها لتجويد التعليم المصري . وتناغمت معه دراسة (عبد الغني ، ٢٠٠٤) والتي تناولت المحاسبية التربوية وإمكانية تطبيقها في التعليم الثانوي العام ، وفيها أفرد الباحث دراسته للحديث عن التعليم الثانوي العام لاعتبارات مهمة أهمها أن التعليم الثانوي العام في مصر يمثل أحد أهم مظاهر الفساد التعليمي متعدد الصور . وفي الإطار نفسه جاءت دراسة (جورج ، ٢٠٠٥) ، والتي تناول من خلالها المحاسبية التعليمية كمدخل لتحقيق المدرسة الفعالة بمرحلة التعليم الأساسي وتناول من خلالها أهم مظاهر القصور في تلك المرحلة وسبل توظيف المحاسبية للنهوض بالتعليم الأساسي في مصر . وفي الإطار نفسه جاءت دراسة (أحمد ، ٢٠٠٦) والتي تناولت المحاسبية وعلاقتها بجودة الأداء المدرسي من منظور تخطيطي ، قدمت الدراسة تصورا مستقبليا لكيفية توظيف المحاسبية لتجويد الأداء المدرسي وفق مؤشرات ومعايير الجودة الشاملة .

وفي إطار عالمي مقارن جاءت دراسة (ناصف ، ٢٠٠٨) والتي تناولت المحاسبية وتطوير الأداء بالمدرسة الثانوية ، دراسة مقارنة بين مصر وانجلترا والولايات المتحدة الأمريكية ؛ قدمت هذه الدراسة مفهوم المحاسبية عالميا وكيف طبقته الدول المتقدمة ، وأسس توظيفه في مصر اعتمادا على التحليل المقارن .

كما تناولت دراسة (Adams, Hill,2006) مفهوم المحاسبية التربوية في المدارس ، آلمت توظيف المحاسبية كمدخل للاستثمار التعليمي الفعال ، دعمت هذا الرأي دراسة

(Kenedy,Schleifer,2006) والتي تناولت المحاسبية كمدخل للعمل الجماعي داخل المؤسسات التعليمية لتحسين الأداء ودعم الابتكار والتميز ، وجاءت دراسة ، (Tatiand , 2010) موضحة كيف استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تطبق نظام المحاسبية في التعليم دعما لجودة التعليم وإقرارا لمبادئ الشفافية والحيادية ومواجهة الفساد .

وجاءت دراسة (جوهر ، رضوان ، ٢٠١٣) مبرزة دور المحاسبية التعليمية وكيفية توظيفها لمواجهة التحديات التعليمية المتلاحقة في القرن الحادي والعشرين .

وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تحديد مفهوم المحاسبية وأسسها وأهدافها وآليات تطبيقها ، وأهم المعوقات التي تحول دون نجاحها في أنظمة التعليم.

وتسعى الدراسة الحالية إلى بناء آلية جديدة لتوظيف المحاسبية كمدخل لإصلاح التعليم في مصر في ضوء مبادئ ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ ، تلك الثورة التي فرضت واقعا جديدا يدعو إلى التغيير والبحث عن الأفضل ومقاومة الفساد ، والتأي بالتعليم عن الصراعات المتنوعة في الوطن المصري الذي يئن ويتألم كل يوم ومن ثم كانت مشكلة الدراسة المتمثلة في التساؤل الرئيس التالي :

كيف يمكن توظيف المحاسبية كمدخل لإصلاح التعليم في ضوء متطلبات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١؟

وتفرع عن هذا التساؤل الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية هي :-

١- ما المتطلبات الثورية لإصلاح التعليم في ضوء متطلبات ثورة ٢٥ يناير ؟

٢- ما الإطار النظري والمفاهيمي للمحاسبية التعليمية ؟

٣- ما دواعي توظيف المحاسبية كمدخل لإصلاح التعليم في ضوء متطلبات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١؟

٤- ما أهم التجارب العالمية في مجال توظيف المحاسبية كمدخل لإصلاح التعليم ؟

٥- ما ملامح التوظيف التربوي المقترح للمحاسبية كمدخل لإصلاح التعليم في ضوء متطلبات مبادئ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ؟

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى :

١- تعرف المتطلبات الثورية لإصلاح التعليم في ضوء متطلبات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ .

٢- تعرف الإطار التاريخي للمحاسبية وأسسها العامة وخطواتها وآليات تنفيذها .

٣- استعراض دواعي توظيف المحاسبية كمدخل لإصلاح التعليم في ضوء متطلبات ثورة ٢٥ يناير .

٤- استعراض أهم التجارب العالمية في مجال توظيف المحاسبية كمدخل لإصلاح التعليم .

٥- وضع توظيف تربوي مقترح للمحاسبية كمدخل لإصلاح التعليم في ضوء متطلبات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ .

أهمية الدراسة :

- تستمد الدراسة أهميتها من خلال مواكبتها لأحداث الثورة المصرية وتداعياتها المتنوعة على الأصعدة كافة في مصر، وتبرز كيف يمكن توظيف المحاسبية كمدخل لإصلاح التعليم في ضوء المتطلبات الثورية لإصلاح التعليم المصري حاليا لمواكبة العصر .
- كما تقدم الدراسة تصورا مقترحا يمكن من خلاله الاستفادة من تجارب الدول الكبرى في مجال توظيف المحاسبية لضمان النزاهة والشفافية والحيادية في مجال التعليم بما يضمن تفعيل منظومة الإصلاح الثوري في ميدان التعليم والنهوض به من كبوته التي طالته جهودا طويلة من الزمن .

حدود الدراسة :

الحد الموضوعي :ويتمثل في استجلاء متطلبات ثورة ٢٥ يناير لإصلاح التعليم ، وكيف يمكن توظيف المحاسبية كمدخل لتفعيل هذه المتطلبات وبيان آلية المحاسبية وخطواتها وعلاقتها بالإدارة الفعالة وتجارب بعض الدول في هذا المجال وصولا إلى بناء تصور ومقترح لتوظيف المحاسبية كمدخل لإصلاح التعليم في ضوء ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ .

الحد الجغرافي : ويشمل في إصلاح النظام التعليمي بجمهورية مصر العربية اعتمادا على متطلبات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ واستفادة من الخبرات العالمية في هذا الصدد .

الحد الزمني : تتحدد في زمن إجراء الدراسة وهو عام ٢٠١٢ .

منهج الدراسة :

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي الذي يهدف إلى دراسة الظروف والعلاقات والنظم بوصف دقيق للأنشطة والعمليات والأشخاص وتحديد كفايته ومدى ملاءمته للتطلعات التنموية المستقبلية . (فان دالين ، ١٩٩٤ ، ٢٩٢)

مصطلحات الدراسة :

المحاسبية :

تعني العملية التي تعبر عن مسئولية الأفراد عما يقترفون من أعمال ، وبالقياس على ذلك يتحمل الجهاز الإداري ما يترتب على الأداء الوظيفي من سلوكيات وتصرفات . (Cus,2001:69)

المحاسبية في التعليم تعني :

تحمل المؤسسات التعليمية مسئولية أداء التلاميذ والتواصل مع أولياء الأمور ، والذين يحق لهم أن يحاسبوا تلك المؤسسات ، كما يحق للمجتمع كذلك والوزارات المعنية ، والإدارات التعليمية المتخصصة أن تمارس هذا الدور المحاسبي الرقابي ، وذلك بهدف تحسين العملية التعليمية داخل تلك المؤسسات وزيادة كفاءتها . (حنا ، ١٩٩٤ ، ٤٢٧)

وتعني أيضا :

أن يتحمل المعلم أو مجموعة المعلمين مسئولية مستوى الأداء الإداري الأكاديمي داخل مؤسسات التعليم في إطار برنامج رقابي مؤسسي يتحمل مسئوليته الجميع داخل هذه المؤسسات . (Edwards,1991,36)

الإصلاح :

ويقصد به مجموعة الإجراءات الإدارية التي تتخذ داخل مؤسسات التعليم بهدف تحقيق جودة الأداء المؤسسي . (جوهر ، ٢٠٠٨ ، ٢٠)

ويأخذ الإصلاح لمؤسسات التعليم واحدا من الأشكال التالية :

٢- إدخال بعض التعديلات على مواطن الضعف في النظام التعليمي للتغلب عليها .

٣- استبدال نظام إداري جديد بنظام إداري داخل مؤسسات التعليم .

(جوفر ، ٢٠٠٨ ، ٢١)

ويأخذ الإصلاح المؤسسي شكلين :

الأول : إصلاحا برنامجيا Programmatic Reform ويتعصب على إصلاح برنامج أو منهج إداري معين .

الثاني : إصلاحا منظوميا Systematic Reform ويرتبط بإصلاح المنظومة التعليمية الإدارية ككل والمسمى بـ Comprehensive School Reform أي الإصلاح التعليمي الشامل والذي يمثل الإصلاح الإداري جزءا رئيسا منه .

ومن خلال ما سبق :

يمكن تعريف المحاسبية بأنها : منظومة للمساءلة والمتابعة والتقييم والتقويم للوقوف على الإيجابيات والسلبيات وإصدار الأحكام على مدى فاعلية الأداء الإداري المؤسسي في إطار العدالة والحيادية والبعد عن المحاباة بما يضمن تحقيق الأهداف والغايات المنشودة ...

وعلى ذلك فإن الإصلاح المؤسسي يجب أن تتم مراقبته باستمرار ، وفق آليات مقننة تتناغم ومتطلبات ثورة يناير التي كلفت الموازين وأعادت للشعب حريته وإرادته المسلوبة .

والمحاسبية تؤكد حق المواطنين في معرفة ما يجري داخل مؤسسات التعليم التي تنفق عليها الدولة من حصيلة الضرائب ، ومدى فاعليتها في تحقيق أهدافها ، ولا يقتصر هذا الدور على توقيع العقوبات فقط ، أو تصيد الأخطاء ، إذا لم يتم تحقيق الإصلاح الإداري المأمول ، وإنما توجه جهود المحاسبية لإعادة بناء تلك المؤسسات ودعمها بمزيد من الشفافية بما يضمن تحقيق أقصى درجات الكفاءة والفاعلية . (علام ، ٢٠٠٧ ، ١٣)

الإطار النظري للدراسة

المتطلبات التعليمية لثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١

جاءت الثورة معبرة عن إرادات حرة لشعب قرر أن يثور ويقاوم القهر والذل والفساد ، والتعليم ليس بعيدا عن هذه التوجيهات الإصلاحية ، لذا كانت المتطلبات التعليمية لثورة [illegible] والمتمثلة فيما يلي : (الرفاعي ، ٢٠١١ ، ١٧٨ : ١٨٠)

أولا : إشاعة الديمقراطية والمحاسبية :

فبعد الثورة يجب أن يرسخ النظام التعليمي مفهوم الديمقراطية ، ويعلي من قدر المحاسبية لتحقيق أعلى درجات الشفافية ، وليس هناك شك أن التعليم هو المرسخ والمدعم لهذه المفاهيم ومن ثم كانت تلك أولى أولويات الثورة .

ثانيا : تحصين النظام القيمي للمجتمع :

إن أبرز ما يصيب الأمم بعد الثورات هو الخلل القيمي ، والفساد الأخلاقي والانحرافات الجسيمة إلى حد يصل إلى انهيار معظم الضوابط القيمية التي تحمي مسيرة الفرد والمجتمع من الفساد الإداري ومن ثم فإن التعليم مطالب بعلاج هذا الخلل ، وتحصين المجتمع لمواجهة التيارات الجارفة المتضاربة التي تهدد أمن الوطن واستقراره .

ثالثا : إعادة هيكلة الإدارة التعليمية :

من الضروري والملزم للمؤسسات أن تعمل على فك التعقيد والتشابك من خلال معالجة الفساد والذي أقره المفسدون ، أو لابد للتعليم من وضع ضوابط وقواعد لمنع التداخل بين الوظيفة العامة وممارسة أي نشاط خاص لمنع اختلاط المال والمال الخاص وهذا يقتضي ثورة إدارية في ميدان التعليم من خلال إقرار أسس ومعايير جديدة لاختيار المدراء والقيادات الإدارية مواكبة لمتطلبات الثورة .

رابعا : استحداث آليات جديدة لكشف الفساد :

على الأنظمة التعليمية في ضوء مبادئ الثورات أن تعالج الخلل من خلال آليات ثورية جديدة تواجه الفساد قائمة على تطبيق فوري للقوانين الرادعة دون محاباة أو مجاملة فإن غياب تطبيق القوانين الرادعة بشكل فعال هو الذي مكن مقترفي الفساد من أن يمروا دون عقاب .

خامسا : إصلاح هيكل الأجور والرواتب :

في ضوء مبادئ ثورة الخامس والعشرين من يناير (عيش – حرية – كرامة إنسانية) يأتي إصلاح هيكل الأجور والرواتب أحد أهم مطالب الثورة لإصلاح منظومة التعليم المصري .

فلن تؤتي جهود الإصلاح ثمارها ، ولن تؤتي المحاسبية ثمارها إلا من خلال توزيع عادل للموارد يتضمن إقرار حدين أقصى وأدنى للأجور يتضمن العدالة والشفافية والنزاهة

ويمنح الفرصة للجميع بأن يخلصوا النوايا لإصلاح الوطن ومن ثم النهوض به اقتصاديا وتربويا وعسكريا وثقافيا واجتماعيا .

سادسا : تقييم الأداء :

من الضروري أن يلجأ النظام التعليمي إلى تقييم أداء العاملين بالمؤسسات التعليمية بصورة مستمرة لتضييق المجال أمام عمل العناصر المفسدة فيها ، مع مكافأة العناصر الكفوءة والنزيهة وتنمية قدراتها ومكافأتها وجعلها قدوة للآخرين .

سابعا : الحوكمة الإلكترونية :

على النظام التعليمي أن يواكب الثورات العلمية عالميا فيمكن أن يتجلى التأثير المباشر للثورات من خلال استحداث نظام إلكتروني يحد من الفساد بأن تكون القواعد والإجراءات واللوائح والقوانين متاحة على الموقع الإلكتروني ، وتحديد المسئول عن كل خدمة تعليمية ، ومتابعة العمليات وتحديد المهام والمسئوليات وإقرار منظومة الثواب والعقاب .

ثامنا : مشاريع ثورية لإصلاح التعليم بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ :

وهذه المشاريع تستهدف رفع سقف التحضر ، والتمدن في المجتمع وفق ثوابته وثقافته ومزاجه ، ومن خلال تعبئة الوجدان بوقود التحضر ، وتفجر الطاقات الخلاقة ، واستغلال الموارد المتاحة وتوزيعها بكياسة وعدالة ، وتمتين شبكات العلاقات الاجتماعية وتفعيلها وبناء الهوية والاعتزاز الوطني ، وغرس جذوة التحدي الحضاري . (البريدي ، ٢٠١١ ، ٩)

تاسعا : الإرساء المستدام للنهج الديمقراطي وضمان الحريات العامة :

ونظام التعليم مطالب بذلك وهذا يتطلب جهودا ضخمة وتوجها صادقا يحقق تقدما ملموسا ، بما يقتضيه ذلك من تطوير السياسات التعليمية والأجهزة العامة ، وتبني عقد اجتماعي يقوم على اعتبار أن المواطن المحور الحقيقي لكل تغيير ، مع استغلال الحاكم والمخطط التعليمي والأجهزة التنفيذية على تحقيق أهداف المصلحة العامة للوطن والإيمان بخيارات الشعوب وأحقيتها بالظفر بمستقبل مشرق .(البريدي ، ٢٠١٣ ، ٤٩ : ٥٠)

عاشرا : التنمية البشرية المستدامة الكاملة :

من أهم انعكاسات الربيع العربي وامتحقاقاته بلورة رؤية إدارية شاملة لتحقيق تنمية بشرية مستدامة متكاملة بأبعادها كافة ، تتضمنه تكوين القدرات ورأس المال البشري ، والعمل

عن حسن توظيفها وتفعيلها بما يزيد من الرخاء الإنساني والاجتماعي . (البريدي : ٢٠١٣م ، ٥٧)

والنظام التعليمي المصري مطالب على وجه السرعة أن يبدأ في ثورة إصلاحية شاملة توظف المتطلبات التعليمية الثورية لثورة الخامس والعشرين من يناير توظيفا آنيا سريعا ، أو توظيفا استراتيجيا مستقبليا عبر قناعات مؤداها أن التعليم هو مفتاح نهضة الأمة ، وأن الشفافية والنزاهة هي الضامن الحقيقي لتحقيق الأهداف المنشودة والغايات المتوخاه .

وجاءت الدراسة التالية لتوضح كيف يمكن للمحاسبية أن توظف هذه المتطلبات توظيفا ثوريا من خلال رؤية مستقبلية لإصلاح التعليم المصري على ضوء مبادئ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ تلك المتطلبات التي يبرزها الشكل التالي :

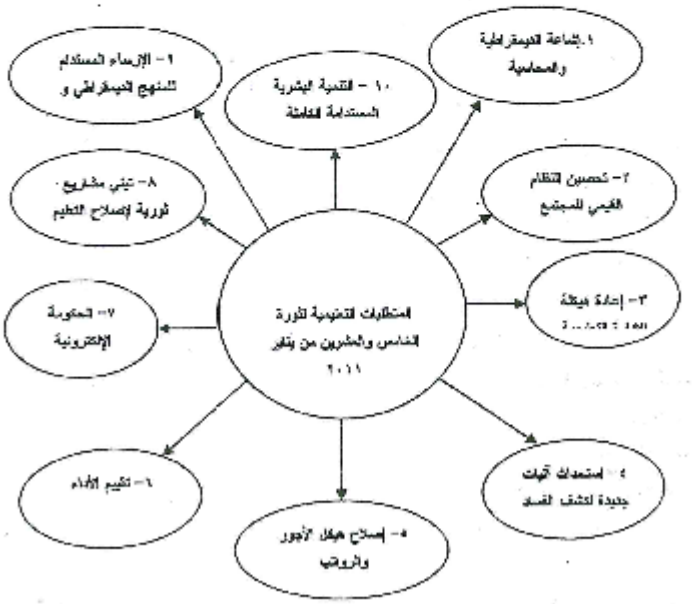

شكل رقم (١)
يبين المتطلبات التعليمية لثورة الخامس ٢٥ يناير ٢٠١١

المحاسبية إطلالة تاريخية :

إن المتأمل لمفهوم المحاسبية يجده مقترنا بوجود الإنسان على كوكب الأرض ، فآدم عليه السلام عندما عصى الله عز وجل نال عقابه ، وكذلك إبليس عندما تجرأ وعصى أمر ربه ناله سخط الله وغضبه كل هذا في إطار من المساءلة والمحاسبة في جوهرها هي نزوع نحو الإصلاح والنقاء ومقاومته الفساد ، وإعلاء قيم الحق والتعالي عن الشبهات ، وتجويد الأداء وصولا إلى أعلى درجات الجودة والإتقان .

وفيما يلي إطلالة تاريخية على المحاسبية :

أولا : المحاسبية في الفكر الإسلامي :

الإسلام ليس دينا فحسب ، وإنما هو دين ودولة شملت تعاليمه أمور الدين والدنيا فأصحاب المذاهب الفقهية الذين أفاضوا في شرح مفهوم المحاسبية اعتمادا على أصول العقيدة القرآن والسنة والاجتهاد نظروا إلى المحاسبية على أنها حقيقة من حقائق الوجود الإنساني ذاته ، ذلك أن الإنسان في ظل امتلاكه لحرية الاختيار فيما يملك فيه إرادته لابد من محاسبته على اختياراته إن خيرا فخير وإن شرا فشر باعتبار أن المحاسبية تقر أوامر وتوجيهات واجبة النفاذ ، وفي ذلك المعنى قال تعالى : ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ﴾ (الصافات ، ٢٤) ، وقال تعالى : ﴿ وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ ﴾ (الزخرف ، ٤٤) كما أن الفرد المسلم يدرك أنه مطالب بالعمل في الشريعة الإسلامية مثلما هو مطالب بالعبادات ، لأن الإسلام دين عمل وعبادة وفي ذلك يقول تعالى : ﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ (التوبة ، ١٠٥)

وأقر القرآن الكريم في بداية الدعوة الإسلامية وحتى قيام الساعة مبادئ المحاسبية والمساءلة وفي ذلك يقول تعالى ﴿وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا (١٣) اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴾ (الإسراء ، ١٣ – ١٤)

وهكذا نرى أن القرآن الكريم لم يغفل مبادئ المحاسبية والمساءلة ، بل لا تبالغ إذا قلنا الإقرار بأن الإنسان وهب الحواس والنعم التي لا تحصى فذلك إقرار في الوقت نفسه بخضوعه للمساءلة والمحاسبة ومن ثم الثواب والعقاب .

وكذلك نرى الحبيب ﷺ قد أكد فضيلة على المحاسبية في أكثر من موضع يقول ﷺ : لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع : عن عمره فيم أفناه ؟ وعن شبابه فيم أبلاه ؟ وعن علمه ماذا عمل به ؟ وعن ماله من أين اكتسبه ؟ وفيم أنفقه ؟ (البخاري ، كتاب الإيمان ، ٥)

ونرى في هذا الحديث الشريف المحاسبية في أروع صورها إذ يرى الإنسان أن وجوده في هذه الدنيا مرهون بضوابط ، والتزامات ، ومهام محاسب عليها إن خيرا فخير وإن شرا فشر .

وفي المعنى نفسه يقول ﷺ : " كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته ، الإمام راع ومسئول عن رعيته ، المرأة راعية في بيت زوجها ومسئولة عن رعيتها ، والخادم راع في بيت سيده ومسئول عن رعيته ، ألا فكلكم راع ومسئول عن رعيته " (البخاري ، كتاب الإيمان ، ١٨)

والمحاسبية بهذا المعنى تعد امتدادا لما عرف في التاريخ الإسلامي بنظام الحسبة التي عرفها الإمام الماوردي في مؤلفه الأحكام السلطانية بأنه : " أمر المعروف إذا ظهر تركه ، ونهي عن المنكر إذا ظهر فعله " وهي بهذا المعنى إقرار لمبادئ المتابعة والمراقبة والمساءلة وتلك هي الغايات المثلى التي تنشدها المحاسبية . (راجع ، ابن تيمية ، د.ت ، ٢٠٨ وما بعدها)

وليس بغريب عنا دعوة الرسول ﷺ للمسلمين كافة بمحاسبة النفس باستمرار والتأكيد على مبادئ الرقابة الذاتية للإنسان على أفعاله وأقواله ومن ثم الوصول إلى بر الأمان ونيل رضا الله عز وجل وتوفيقه وهداه .

ومع اتساع الدولة الإسلامية غدت المحاسبية أكثر شمولا واتساعا لتتواءم مع متطلبات الحياة الجديدة ، وقد امتدت وظيفة المحاسب إلى التفتيش (المحاسبية) على الأشخاص الذين يقومون بتعليم الصبيان وتأديبهم ، حيث يجب أن تتوافر في المعلم مجموعة من الشروط والمؤهلات التي تؤهله لممارسة مهنته وهي : (طه ، ٢٠٠١ ، ٢٠٨)

١- قيامه بتعليم الأولاد القرآن الكريم والعلوم الدينية والمبادئ الأخلاقية .

٢- الامتناع عن العقاب البدني المؤلم للطلاب .

٣- تعويدهم على إقامة الصلاة في وقتها ، وبذلك يكون قدوة حسنة لهم .

ثانيا : المحاسبية في العصر الحديث :

ظهر مصطلح المحاسبية في مجال الأعمال ثم انتقل إلى ميدان التربية ، وبدأ الاهتمام بالمحاسبية في المجال التعليمي في أواخر الستينيات من القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم انتقل إلى بريطانيا بعد خطاب رئيس الوزراء " جيمس كالنهاجن " في جامعة أكسفورد عام ١٩٧٦ . (حسين ، ٢٠٠٤ ، ١٣٧)

ومنذ ذلك الحين حتى الآن غدت المحاسبية من أحدث الاتجاهات في مجال الإدارة التعليمية ، وهي تنطلق من اعتبار أساسي مؤداه أن النقطة الأساسية في أي نظام للمحاسبية تنطلق بوجود اتفاق عام حول الأهداف المنشودة من التعليم التي يعد تحقيقها أو عدم تحقيقها خاضعا لمؤشرات ومعايير تقصد إلى وصولها المحاسبية وهذا يعني التزام جميع العاملين بالمؤسسة التعليمية بتحقيق الأهداف المطلوبة في إطار مؤسسي خاضع لضوابط واعتبارات متفق عليه . (Blank, R , 1993, 10)

ومع إطلالة القرن الحادي والعشرين نرى استجابة المؤسسات التعليمية لهذه المحاسبية من خلال الاستفادة من النجاحات المبهرة في مجالات الإدارة والصناعة والاقتصاد والتجارة ، وذلك إيمانا من تلك المؤسسات أن المحاسبية التعليمية تمثل أحد العناصر المهمة التي تؤدي إلى حدوث تغير في إنتاجية المؤسسات التعليمية وخصوصا في ظل التحديات المتلاحقة التي تواجه تلك المؤسسات .

(الهلالي ،٢٠٠١ ، ١٣٧)

فالمحاسبية تؤكد حق المواطنين في معرفة ما يدور في المؤسسات التعليمية التي تنفق عليها الدولة من حصيلة الضرائب ، ومدى فاعليتها في تحقيق أهدافها ، لا ينتصر مفهوم المحاسبية على مجرد تصيد الأخطاء بقدر ما يعني بإعادة الاعتبار والهيبة لمؤسسات التعليم في مصر .

(علام ،٢٠٠٩ ، ١٣)

وتأكيدا على ما سبق فإن المحاسبية في العصر الحديث غدت أمرا مهما وحتميا في مجال إدارة مؤسسات التعليم العام ، ونجاح المحاسبية مرهون بوضع تصورات للممارسات الرشيدة والعادلة والتي من شأنها أن تنال احترام وتقدير الجميع بما يضمن تحقيق أعلى درجات النجاح للأداء المؤسسي المتميز داخل مؤسسات التعليم العام . (Barr , 1988 , 59-60)

وإجمالا فإن المحاسبية في العصر الحديث تركز على ما يلي في ميدان التعليم :

- التأكيد على مراعاة معايير الجودة في الأداء المؤسسي المتميز .
- الكفاءة التنظيمية للمؤسسة التعليمية .
- إشباع مستويات المعرفة المهنية والمهارات .
- إشباع مستويات السلوك الأخلاقي والقيم .

- مراعاة الاعتبارات التنظيمية التي تدعم في تحقيق المستوى الإداري المؤسسي المتميز المعتمد على التخطيط الاستراتيجي ، و مراعاة معايير الجودة . (Linn,2002,28)

كما تؤمن المحاسبية في العصر الحديث بأن إنجاز أهداف المؤسسة يعد المؤشر الرئيس لنجاح هذه المؤسسة ، وهذا هو أهم معيار في الحكم عليها . (Rothman,1995,28)

وتؤكد كذلك على أن :

- المحاسبية في مجال التعليم تؤمن بالمشاركة المجتمعية الهادفة المرشدة لمهادى الشركة.
- المحاسبية تتضمن مستويات متنوعة داخل المؤسسة ، وخارجها .
- المحاسبية تتضمن معايير للشفافية تأخذ في الاعتبار عدم الانسياق وراء الاتجاهات السياسية أو صراع النخب داخل المجتمعات ، بل تدعم المحاسبية بالاستقلالية والشفافية المطلقة . (Adams,2006,231)

والمتأمل لما سبق يدرك أن المحاسبية التي تتبناها هذه الدراسة هي محاسبية تعليمية يمكن توظيفها لدعم الإصلاح الإداري لمؤسسات التعليم المصري في ضوء مبادئ ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ ، تلك المحاسبية التي تهدف إقرار نظام إداري فعال يتسم بالمعيارية والمصداقية والشفافية مجردا عن الأهواء والنزعات الشخصية ، والاتجاهات السياسية ، أو الإرادات الفوقية والتي بدورها تمثل عائقا أمام نجاح جهود توظيف المحاسبية في مجال الإصلاح الإداري لمؤسسات التعليم العام في مصر .

مبادىء المحاسبية التعليمية :

تستند المحاسبية في المؤسسات التعليمية على عدة مبادىء رئيسة هي :

١- الشفافية :

ويقصد بها النزاهة والبعد عن الشبهات ، وهذا يقتضي دعما توافر الوثائق والحقائق ذات الصلة بالقضايا التعليمية ، وهذا يقلل من وقوع الأزمات ويضمن تجاوبا مجتمعيا واعيا مع مبدأ الشفافية . (الزهيري ، ٢٠٠٤ ، ٣١٢)

٢- الشمولية :

ويقصد بها أن تكون المحاسبية شاملة لكل الأنشطة والعمليات والنتائج القابلة للقياس سواء المنشورة أو غير المنشورة والتي لها أثر فعال على نتائج أعمال المنظمة أو المؤسسة

٣- الالتزام :

ويقصد به التزام المؤسسات وأعضائها بالتعهدات التي قطعتها على نفسها من أجل تحقيق أعلى معدلات الأداء داخل المؤسسات التعليمية ، بما يضمن - في الوقت نفسه - تحسين الأداءات التعليمية ، وزيادة الإنتاجية اعتمادا على قيم راسخة مثل التعاون والشعور بالمسئولية والمبادأة والحرص على التقييم والمراقبة المستمرة للعمل داخل المؤسسات التعليمية . (D.Diamond,2001,42)

٤- المرونة :

ويقصد بها قدرة المؤسسات على التأقلم والتفاعل مع التغيرات المتوقعة الحدوث دون أن يكون هناك حاجة لتغيير جوهري في هذا النظام دون الإخلال بصفة الاستقرار .
(عبد المنعم ، ١٩٩٨ ، ٧٥)

٥- التقييم :

ويقصد بها المتابعة المستمرة للأداء المؤسسي وإبراز السلبيات والإيجابيات واتخاذ الإجراءات المدعمة أو المعالجة ، وتفعيل آليات الثواب والعقاب اعتمادا على هذا المبدأ المهم .
(المهدي،٢١،٢٠٠١)

٦- الحافز الذاتي :

ويقصد بها دعم الاعتماد على الذات في وضع المعايير المحاسبية من جانب المنتمين للمؤسسة تفعيلا لمبادىء المشاركة في اتخاذ القرار بما ينعكس على العاملين في المؤسسات بالإيجاب من حيث مراعاة ميولهم واهتماماتهم ، واحترامهم واحترام الآراء الذاتية الخاصة بهم مما يولد لديهم الحافز الذاتي للعمل والإبداع . (Business,1995,27/8)

٧- البساطة :

ويقصد بها تقديم المعلومات والبيانات الخاصة بتقييم أداء العاملين في المؤسسات التعليمية دون تعقيد ، ودون مواربة ، ودون محاباة أو مجاملة بحيث تكون بيانات واضحة ومفهومة لجميع يسهل التعامل معها وتحليلها تحليلا شاملا بما يضمن استقرار المؤسسة . (Phllip,2005,349)

٨- الاستمرارية :

ويقصد بها المتابعة المستمرة بما يمكن من سرعة اكتشاف الأخطاء ومعرفة أسبابها وإبلاغ المسئولين عنها للتعامل معها فورا . (mum,1996,No02)

٩- النظرة المستقبلية :

ويقصد بها التركيز على المستقبل بما يضمن الأداء المؤسسي المتميز المعاصر للتوجهات العالمية المعاصرة ، والتنبؤ بالأزمات قبل وقوعها وتفعيل الرؤية المستقبلية للإدارة. (us,Department,2001)

١٠- سرعة كشف الانحرافات :

ويقصد بها متابعة الفساد والخلل الإداري المتعمد داخل المؤسسات بما يضمن دراسة أسباب الانحرافات ، وتوفير أفضل السبل الفعالة المتابعة المؤسسية الفاعلة بما يضمن سرعة كشف الانحرافات . (Edwards,1991,36)

وتلك المبادىء عندما توظف داخل مؤسسات التعليم من خلال الممارسات الإدارية فإن مستوى الأداء الإداري داخل هذه المؤسسات سيتحول دون شك من نمط روتيني ممل إلى شكل من أشكال الإبداع الإداري المتميز القائم على الشفافية والمبادرة والحفز الذاتي ، وتلك المبادىء هي أهم ما تحاول المحاسبية أن ترسخه في أذهان العاملين بعيدا عن فكرة أن المحاسبية هدفها الرقابة الصارمة وتصيد الأخطاء .

الأسس العامة لتطبيق المحاسبية داخل المؤسسات التعليمية :

كي نضمن تحقيق أعلى درجة من درجات المحاسبية الفعالة فإن هناك مجموعة من الأسس العامة يجب الالتزام بها لضمان محاسبة فعالة وهي :

١- أن يعرف كل عضو في النظام التعليمي أهداف المحاسبية التعليمية والأساليب المتبعة في تطبيقها .

٢- أن يسبق عملية تطبيق المحاسبية فترة إعداد وتخطيط للنشاطات والممارسات التعليمية ولمصادر التمويل وكيفية توزيعها توزيعا عادلا .

٣- أن يراعى عند تطبيق المحاسبية التعليمية وضع أحكام وضوابط وقرارات يمكن تنفيذها بدقة وسهولة .

٤- أن تكون المحاسبية التعليمية محددة وواضحة وواقعية لكي يدرك كل فرد وظيفته ودوره ومسئوليته وأن يحاسب الأفراد طبقا لمعايير واحدة حتى تتحقق العدالة والمساواة بينهم .

٥- أن تطبق المحاسبية بطريقة مرنة وأن تكون قابلة للتعديل طبقا لتغير ظروف النظام التعليمي من مختلف النواحي .

٦- أن تكون هناك مقاييس دقيقة لقياس مستوى أداء التلاميذ من الناحية الكمية والكيفية وأن تعطي بيانات ومعلومات واضحة ودقيقة يمكن من خلالها التعرف على إيجابيات وسلبيات العملية التعليمية . (حنا ، ١٩٩٤ ، ٤٣٧)

٧- أن تقوم الإدارات التعليمية باتباع عدة ضوابط لأحكام موضوعية دقيقة وضبط وتطبيق المحاسبية التعليمية مثل وضع الامتحانات تحت رقابة إجرائية فعالة تحد من ظاهرة الغش وضبط مستوى هذه الامتحانات والعمل على تقليل كثافة الفصول المدرسية . (الشخيبي، طحاوي ، ١٩٩٠ ، ٧٣)

٨- أن تتم عملية تقييم أداء المعلم في العملية التعليمية بناء على معيار أساسي وهو مستوى تعلم التلاميذ وتحصيلهم الدراسي . (حميد ، ٢٠٠٤ ، ١٢٤)

ومن خلال هذه الأسس يمكن للنظام التعليمي أن يخطو خطوات سريعة نحو الإصلاح الشامل على المستوى الإداري أو مستوى الأداء داخل حجرات الدراسة ، أو إعداد وتأهيل المعلمين ، والتقويم المستمر للأخطاء والأزمات المتوارثة جيلا بعد جيل .

خطوات المحاسبية في التعليم :

إذا كان الهدف من المحاسبية تقويم النتائج الفعلية التي يتم تنفيذها وتحقيقها في المجال التعليمي والإداري ، لذا فإنه من المنطقي أن تكون هناك خطوات وأسس موضوعة مسبقا يتم على أساسها مقارنة وقياس النتائج المحققة للوقوف على السلبيات وعلاجها والإيجابيات وتدعيمها لتلك المساءلة التي تمر بخطوات تعتمد كل خطوة على سابقتها وهي :

١- تحديد أهداف المحاسبية :

لكي تتم عملية الرقابة لابد من تحديد الهدف ، أي معرفة ما نريد مراقبته سواء أكان داخل إدارة التعليم أم المدارس ، فتحديد الهدف من العملية المحاسبية يؤدي إلى إنجازها بالشكل المطلوب لذلك قامت وزارة التربية والتعليم بإنشاء مشروع المعايير القومية للتعليم وذلك لتحقيق الجودة الشاملة في التعليم في مصر ولخدمة المحاسبية والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والحرية . (وزارة التعليم ، مشروع المعايير القومية ، ٢٠٠٣ ، ١٠)

٢- تحديد معايير المحاسبية :

تتم هذه الخطوة من خلال تحديد المقاييس أو المعايير التي يتم على أساسها عملية المحاسبية والتي يتناسب وطبيعة الهدف المراد قياسه ، وتختلف أنواع المعايير باختلاف الهدف والنشاط ، فمنها ما يتصل بالأشياء الكمية التي يمكن قياسها كمعدلات النجاح والرسوب

والتسرب والتكلفة ومنها ما يتصل بأشياء يصعب قياسها مثل بعض المعايير عن سلوك الأشخاص وتصرفاتهم ، والمعايير ضرورية لأنها تساعد في تحديد البيانات والتقارير المطلوبة وطريقة الحصول عليها واستخراجها ، حيث ربط كل معيار لموضوع من معايير المحاسبية بالمسئول عن تحقيقه حتى يسهل تحديد المسئولية ومعرفة المتسبب في الخطأ عند اكتشافه .

(حميد ، ٢٠٠٤ ، ١٢٤)

٣- قياس الأداء :

بعد تحديد المقاييس أو المعايير المستخدمة في الرقابة ، على ذلك تقييم الأداء الفعلي باستخدام وسائل عدة ، منها التقارير والملاحظة والبيانات الإحصائية والمراجعة الداخلية والتوجيه . وبعد جمع المعلومات يتم توصيلها للمسئولين في المديرية أو الإدارة التعليمية والمدرسة وفي ضوئها يمكن الكشف عن مواطن الضعف والإيجابيات وما يجب أن يفعل لتلافي ذلك وتصحيحه .

(السلمي ، ١٩٩٠ ، ٢١٥)

أهداف المحاسبية التعليمية :

لما كانت المحاسبية التعليمية ليست هدفا في حد ذاتها بل وسيلة في النهاية لتحسين العملية التعليمية وتطويرها لتواكب المعايير التي يفرضها السوق العالمي ، مثل تأييد القدرة على المنافسة والارتقاء بالأداء التعليمي وتجويد نتائجه فإن الغايات التي تكمن وراء استخدامها في العملية التعليمية يمكن إبرازها في الآتي :

١- تفعيل التقويم في العمل التعليمي : (مصطفى ، ٢٠٠٦ ، ١٥٨ : ١٦٠)

ويتم ذلك من خلال اكتشاف الأخطاء والمشكلات فور وقوعها أو قبل وقوعها ومعالجتها والعمل على تلافيها مستقبلا وهذا لن يتحقق إلا من خلال نظم محاسبية تعليمية قائمة على التقويم الشامل الفعال وهذا يأتي من خلال بعض النماذج التي يتم الاعتماد عليها في إجراء المحاسبية ، وأهم مؤشرات التقويم التي يتضمنها كل نموذج وقد حددت بعض الدراسات العلمية سبع نماذج هي :

١- نموذج الأهداف وتتضح مؤشراته في الأهداف المسجلة في البرامج والخطط التعليمية.

٢- نموذج المدخلات والموارد .

٣- نموذج العمليات ويتضح مؤشراته في القيادة والاتصال و لمشاركة والتنسيق .

٤- نموذج الشرعية وتتضح مؤشراته في العلاقات العامة ، التوثيق .

٥- نموذج التنظيم التنظيمي .

٦- نموذج الإدارة " الجودة التعليمية " .

٧- نموذج الرضا وتتضمن مؤشراته الرضا عن التعليم والسلطات التعليمية .

٢- تحقيق الانضباط التعليمي : (المنعي ، ١٩٩٠ ، ٢١٥)

لكي تحقق المحاسبية هدفها في تحقيق الانضباط التعليمي لابد من الآتي :

١- وجود شخص على رأس العمل التعليمي له سلطة أو مجموعة ذات نفوذ وقوة تخضع الأفراد والجماعات داخل هذا العمل لسيطرة هذا الشخص أو تلك المجموعة .

٢- وجود غرض أو غاية وفهم لعمل المجموعة ذات القوة .

٣- وجود مجموعة من المعايير التي تم الاتفاق عليها وأصبحت واضحة للجميع .

٤- وجود نوع من الانتظام لتطويع الأفراد والجماعات للمعايير التي تم الاتفاق عليها و للقواعد التي تم تحديدها للعمل التعليمي .

٣- تحقيق ديمقراطية التعليم :

لكي تحقق المحاسبية هذا الهدف لابد أن يشعر فيه الأفراد بأنهم جزء من شيء أكبر من أنفسهم ، ينبغي أن يفهم الأفراد فيه أنهم بعملهم الجاد يرعون ذاتهم في الوقت نفسه الذي يهتمون فيه بمن في المؤسسة ، فيحسنون ما يقومون على أدائه باستمرار بشكل يعكس الولاء للمؤسسة ، وهذا يأتي من خلال أن الإدارة القائمة يجب أن تفهم مبدأ " لا رئيس ولا مرءوس " إلا بما تقتضيه الضرورة وإعلان ذلك حيث سيعمل الجميع وفق هذا المبدأ على أنهم جميعا في بوتقة واحدة ، هدفها تحقيق الغرض الذي يعمل الجميع من أجله في جو يسوده الإنسانية . (Mary,2002,5:6)

٤- تحقيق التنمية :

لقد أكد مؤتمر العلم حول العالم الذي نظمته اليونسكو سنة ١٩٩٩ بمدينة " ريون " الفرنسية على الدور الذي يجب أن يؤديه التعليم في الربط بين الأهداف العلمية والاجتماعية والتنموية الداعمة لسبل العيش على اعتبار أن التنمية الحقة تقتضي إعداد القوى البشرية إعدادا مهنيا ووظيفيا متناسبا لقدرات كل فرد وإمكانياته ومحور المساءلة يتعلق بالتنمية التعليمية ويدور التعليم في إحداثها لتلتفت الأنظار إلى أعباء وديون خارجية تزداد سنة بعد الأخرى . (Eide,2004,90)

٥- التوجيه والإرشاد :

توجيه القيادة الإدارية إلى التدخل السريع لحماية الصالح العام واتخاذ ما يلزم من قرارات لتقييم الأخطاء وتوجيه النشء نحو تحقيق الأهداف المحددة مسبقا .

٦- تنمية الاستقلالية في التعليم :

ويقصد بذلك تنمية الاستقلالية في التعليم والتأكد من أن المستويات الإدارية العليا في المؤسسات التعليمية على إلمام تام بما يتم من أعمال في المستويات التي تشرف عليها وأن المستويات الإدارية الأخرى تصدر المعلومات الضرورية بوضوح وسهولة حتى تتم عملية التنسيق والتوجيه واتخاذ القرارات المستقلة وهذا يتطلب تطوير أساليب التفاعل والأشكال الإدارية تخرج بعيدا عن النظم البيروقراطية التي تحد من الفاعلية .

ومن هنا فإن الهدف الرئيس من المحاسبة التعليمية لا يقتصر على تصيد الأخطاء ومعاقبة مرتكبيها ، بل يسعى إلى قياس وتصحيح نشاط المرءوسين ، ومحاولة اكتشاف الأخطاء والانحرافات في مجال العمل وعلاجها ، والعمل على عدم تكرارها في المستقبل ، وذلك لرفع مستوى الأداء وتحقيق أهداف العملية التعليمية بأعلى جودة وأقل تكلفة ممكنة . (أحمد ، ٢٠٠٩ ، ٦٣)

- آليات تحقيق المحاسبية في التعليم :

تتطلب المحاسبية التعليمية استخدام وسائل وأساليب ملائمة لطبيعة النشاط في المؤسسة التعليمية لتحقيق أهدافها ومن أهم وسائل وأساليب المحاسبية في المؤسسات التعليمية ما يلي :

١- التقارير :

على الرغم من أهمية الوسائل الرقابية الأخرى التي تقدم قدرا كبيرا من المعلومات الضرورية ، إلا أنه توجد بعض المجالات التي يكفيها أو يصلح لها مثل هذه الوسائل ، وفي مثل هذه الحال فإن التقارير وتحليلها يمكن أن تسد هذه الثغرة ، فالتقارير تعد من أهم مقاييس أداء العاملين في التعليم وإدارته حيث إنها تكشف عن الإيجابيات وتدعمها ونقاط الضعف وتعالجها .

(القومي للبحوث،٢٧،١٩٩٥)

والمقصود بالتقارير : هي التقارير التي توضع لتقدير كفاءة العاملين في التعليم وتبيان أنشطة إدارة التعليم العام وما أنجز منها . وتتنوع التقارير فهناك تقارير سنوية وتقارير فترية وتقارير الإشراف التربوي والتقرير الإداري من مدير المدرسة وتقارير موجهي المواد التعليمية وتقارير مدراء المراحل التعليمية ومدراء الإدارات التعليمية عن سير العمل بالإدارة التعليمية ومدارسها ورفعها إلى المديرية والتقارير السنوية الخاصة بأعمال قطاع الشئون المالية والإدارية بالإدارة التعليمية والمديرية ، وتقارير موجهي النشاط بالمديرية وإدارتها التعليمية . (القومي للبحوث ، ١٩٩٥ ، ٢٧٣)

٢- التفتيش :

يهدف إلى التأكد من حسن أداء الأعمال وكفاءة إنجازها وسلامة الإجراءات المتبعة في تنفيذها ويقوم بالزيارات المفاجئة أو التفتيش متخصصون من ذوي الكفاءة والخبرة وذلك للإلمام بأمور العمل كافة . ويتم التفتيش بمقابلة العاملين بالمؤسسة وفحص أعمالهم ومناقشتهم فيها والوقوف على المشكلات التي تعترض سير الأداء ومدى إمكانية حلها وكشف الأخطاء و الوقوف على مسبباتها .

(العلاق ، ١٩٩٨ ، ١٦٤)

٣- البيانات الإحصائية :

هي وسيلة تعد تقارير متضمنة لبيانات إحصائية تساعد على الدراسة والتحليل والمقارنة وتتميز عن غيرها من الوسائل بتوفيرها التحليلات والبيانات الإحصائية سواء كانت السابقة أم الحالية أم مستقبلية . وقد تعد في شكل جداول أو في شكل خرائط . وهي بذلك تلفت نظر المدراء بسرعة إلى النقاط المهمة والتي قد يتيسر الوقوف عليها بسرعة عند استعراض الإحصاءات كما هي.

(طه ، ١٩٩٨ ، ١٦٤)

٤- التوجيه والإرشاد :

تعد هذه الوسيلة من أهم وأبسط الوسائل لأنها تعتمد على الاتصال المباشر بالعاملين وتوجيه النصح لهم ومكافأتهم على التميز وتوقيع العقوبة على المخالفين وتقتضي عملية الملاحظة تواجد أعضاء الإدارة كل حسب مسئولياته دائما في مكان عمله والزيارات المستمرة للاطلاع على سير العمل والكشف عن السلبيات لتصحيحها في حينه . (مرسي ، ١٩٨٢ ، ١٩٧)

٥- الشكاوى والتظلمات :

تعد الشكاوى والتظلمات وسيلة من وسائل المحاسبية يمارسها المسئولون عن العاملين في الحقل التعليمي حيث يفحص الرؤساء المسئولون ما يخص بعض أوجه الانحرافات أو الأخطاء مهما كان نوعها . ويجب على المسئول فحص هذه الشكاوى والتأكد منها وتدقيقها عن طريق الدراسة المتأنية ومعالجة القصور ما أمكن ذلك ومعاقبة المخطئ . (أحمد ، ٢٠٠٩ ، ٧١)

٦- المراجعة الداخلية :

تعد المراجعة الداخلية للجوانب الإدارية والفنية والمالية أداة من أدوات الرقابة الفعالة في إدارة التعليم العام ، وهي في مفهومها الواسع ، التقويم المنظم والمستقل الذي يقوم به الموجه أو المراجع المالي والإداري والفني في المديرية والإدارة المدرسية لقياس النتائج الفعلية للمحافظة على ضوء ما هو متوقع إنجازه ، وقياس جودة الإدارة وفاعلية طرق العمل وغير ذلك من العمليات التي تقوم بها الإدارة في مستوياتها كافة . (عليوة ، ٢٠٠٤ ، ١٢٩)

دواعي توظيف المحاسبية كمدخل لإصلاح التعليم في ضوء ثورة ٢٥ يناير :

توجد مجموعة من المستجدات الداخلية والخارجية التي لها أثرها في عملية المحاسبية في المجال التعليمي وخاصة في مدخل الأنشطة الثالثة حيث وجدت تغيرات في مختلف المجالات : اجتماعيا واقتصاديا وتكنولوجيا ، ونتيجة لذلك فإن النظام التربوي بمختلف جوانبه التعليمية والإدارية سوف يواجه مستجدات تحتاج للتعامل الناجح معها . (الشال ، ٢٠٠٥ ، ٥٨٢)

ومن هذه المستجدات متطلبات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ : الديمقراطية ، حقوق الإنسان ، الثورة العلمية التكنولوجية ، مبادئ إدارة الجودة الشاملة ، التنمية وسوف نوجزها فيما يلي:

أولا : متطلبات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ :

جاءت ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ مزلزلة للثوابت الإدارية الفاسدة التي استقرت عليها عقيدة الأمة عقودا طويلة ، داعية – برغم ما عزاه من تفرق وتشتت – إلى استعادة الأمة لمقدراتها ، واستغلال ثرواتها الاستغلال الأمثل ، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال إقرار نظام للمحاسبية يضمن تحقيق الإصلاح التعليمي الشامل للأمة . (قرني ، ٢٠١٢ ، ٧٢)

ثانيا : الديمقراطية :

تعد الديمقراطية مبدأ من المبادىء السامية التي تناضل من أجله الشعوب على مر العصور لفترات تاريخية سعيا لإحرازه ودعما للمساواة والعدالة ، وإقرارا لمبادئ المشاركة في صناعة القرارات المتعلقة بمصير الأفراد والشعوب . (عبد الرازق ، ١٩٩٩ ، ٣٨)

ولقد كتب الكثير عن الديمقراطية وعلاقتها بنظام التربية والتعليم ومدى استجابة القادة التربويين للديمقراطية كمتطلب أساسي للتعامل مع معطيات القرن الحادي والعشرين ، حيث إن هذا الأساس – أعني الديمقراطية – لا يمكن الاستغناء عنه ويجب أخذه بعين الاعتبار على مدار الزمن ، وذلك لأن إعداد المواطن للمستقبل يعد من الأهداف المهمة التي يجب على كل أمة أن تتخير الإجراءات اللازمة لتحقيقها .

ثالثا : مبادىء إدارة الجودة الشاملة :

لقد شهد العصر الحاضر تميزا وبروزا وانتشارا لمفهوم الجودة كإحدى سماته الأساسية ، لذا فإنه يمكن أن يوصف الوقت الراهن بعصر الجودة وذلك لاتساع استخدام هذا المصطلح في الكثير من جوانب الحياة المعاصرة ، إذ أنه من الصعوبة أن نجد مؤسسة إلا وتسعى لتوظيف هذا المفهوم واستخداماته . (حجازي ، ٢٠٠٥ ، ٣٣٧)

رابعا : الثورة العلمية والتكنولوجية :

دخل العالم في العقود الأخيرة من القرن الماضي عصرا جديدا يتميز بأنه عصر الثورة التكنولوجية الهائلة التي وصلت إلى حد الطفرة التكنولوجية التي لم تترك مجالا من مجالات الحياة إلا وأحدثت فيه تغيرا وتأثيرا كبيرا . هذه التكنولوجيا المتقدمة والتي يطلق عليها تكنولوجيا ما بعد الصناعة ، حيث تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورا مهما ، بل ويعد من أهم مكوناتها وكذلك ارتبطت بها تكنولوجيا الإلكترونات الدقيقة والحاسبات وتكنولوجيا المواد التكنولوجيا الضوئية والهندسة الوراثية . (عبد العزيز ، ١٩٩٤ ، ١٦٨)

خامسا : حقوق الإنسان :

مما لا شك فيه أن هناك ازديادا في حركات الاهتمام بحقوق الإنسان وأصدرت المواثيق لبلورتها وضمانها وإنشاء محكمة لحقوق الإنسان . وتم تحديد أولويات الحقوق بما يحقق الديمقراطية والحقوق مثل الحق في الحياة وحق كل فرد ألا يتعرض للتعذيب أو المعاملة أو عقوبة قاسية أو غير إنسانية أو مهينة وحق كل فرد في حريته وسلامته الشخصية والحق في حرية الرأي وحرية التعبير وحرية العمل . (بابيه ، ١٩٩٤ ، ٦٥-٦٨)

التنمية :

برغم إصدار مجلس الوزراء وثيقة مهمة في يوم ١٥ مارس ١٩٩٧ تتطرق باستراتيجية التنمية حتى عام ٢٠١٧ والتي تضمنت بنودا كثيرة جاء فيها التعليم والبحث العلمي في المرتبة التاسعة إلا أننا نواجه تحدي التنمية المتمثل في الانفجار السكاني والبطالة .

أ- الانفجار السكاني :-

حيث وصل عدد سكان مصر مع بداية الألفية الثالثة إلى أكثر من (٧٠) مليون نسمة بمعدل نمو سكاني يزيد على (٢%) سنويا وهؤلاء السكان يتركزون في حوالي ٤% فقط من المساحة الكلية للجمهورية ويتوقع أن يصل عددهم إلى (٨٧.٧) مليون نسمة عام ٢٠١٥ . (الشال ،٢٠٠٥، ٥٨٦)

وبالتالي فهذا النمو السكاني يترتب عليه ضغطا على الموارد والبنى الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية كافة . وهذا يمثل تحديا خطيرا على التعليم والنظام التعليمي لأنه يعرقل تقدمه . ويجعل اليوم الدراسي الكامل عدة فترات قصيرة لا تفي بالاحتياجات التعليمية ، فضلا عن تكدس الأعداد الضخمة من التلاميذ كما جعلت وباء الدروس الخصوصية يتزايد نتيجة ازدحام الفصل الدراسي ونقص الاستيعاب لدى الطلاب . (الطيب ، ٢٠٠٤ ، ١٦)

ب- البطالة :-

البطالة في مصر عالية بكل المقاييس حيث وصل (١١.٣%) طبقا لتقرير البنك الدولي للتنمية لعام ٢٠٠٠ . وهذه البطالة خاصة بين الخريجين من المشكلات الكبيرة التي يسأل عنها التعليم وتسأل عنها سياسات التنمية البشرية وخططها خاصة البطالة لأصحاب المؤهلات العليا ، فالمتعلم يتكلف الكثير من الأموال خلال تعليمه وعندما يتخرج لا يجد فرص عمل وبالتالي تزداد نسبة الهدر في الإمكانيات المالية . (حمي ، ٢٠٠٤ ، ٧ : ٨)

وفي تقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ نرى أن مصر تحتل المرتبة ٧٠ عالميا في حين تحتل الأردن وقطر والإمارات والسعودية المراكز ٥٠ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٨ على التوالي وهذا يبرز الفارق الرهيب بين مصر والدول العربية في مستوى التنافسية العالمية ، مما يعجل بضرورة تفعيل أسس المحاسبية في التعليم لتضييق هذه الفجوة . (World Economic Forum ,2009 /2010)

كما بلغ دين مصر الخارجي عام ٢٠١١ نحو ٣٥ مليار دولار ، والمحلي نحو ٩٦٢.٣ مليار جنية ، ومن المقرر أن يصل مع نهاية عام ٢٠١٣ الحالي وحده إلى ١٠٣.٥ مليار جنيه وبلغت مدفوعات خدمة هذا الدين الخارجي والمحلي نحو ٢١٠.٩ مليار جنيه ، ١١٠.٨ مليار منها فوائد ، ونحو ١٠٠.١ مليار جنيه سداد لأصل الدين . (العوضي ، ٢٠١٣ ، ٣٦)

ومن خلال الاستعراض السابق لدواعي توظيف المحاسبية كمدخل لإصلاح التعليم يمكن الإشارة إلى :

- اعتماد التدريب المتواصل فلسفة أساسية لضمان النمو المهني لجميع العاملين في قطاعات الدولة بوجه عام وقطاعات التعليم بوجه خاص .
- الإلمام بكيفية التعامل مع التكنولوجيا الحديثة مثل الحاسوب والشبكات الدولية للمعلومات وذلك لمواكبة ثورة الاتصالات ، خاصة من قبل من يقوم بعمليات المحاسبية .
- الإلمام التام بالمعايير القومية للتعليم ليست في صورتها العامة ولكن في صورتها الإجرائية حتى يمكن من خلالها متابعة تنفيذها ومعاقبة المقصرين .
- الإيمان بخطورة وظيفة المراقبين ومن يقوم بعملية المحاسبية لأنها تمثل حلقة الوصل بين واقع النظام التعليمي ووزارة التربية والتعليم .
- اعتماد الجودة والتميز في التعليم وبالتالي في برامج انتقاء وإعداد القائمين على العمليات الإدارية التعليمية المختلفة .

إدارة المحاسبية كمدخل لإصلاح التعليم :

الإدارة والمحاسبية :

مع تطور الفكر الإداري المعاصر تطورت معه أساليب إدارة الموارد البشرية أو إدارة الأفراد ، وعلينا أن نعرف أن إدارة الأفراد تختلف عن إدارة الموارد البشرية ، ففي ظل مفهوم إدارة الأفراد نجد أن الأفراد عبارة عن تابعين للمنظمة حتى ولو تم الاهتمام بهم من وجهة نظر المنظمة أما في ظل مفهوم إدارة الموارد البشرية فالأفراد مهمون في حد ذاتهم ، وإدارة الأفراد أو إدارة العنصر البشري أصبحت تمثل محور اهتمام المؤسسات في القرن الحادي والعشرين خاصة وأن مفهوم العنصر البشري هو المورد الحقيقي للمؤسسة ، ويلاحظ أن العديد من الدراسات الغربية قد أثبتت أن الموظفين يستخدمون أقل من ٥٠% من طاقاتهم الكامنة في المنظمات التي يعملون بها وأن هذا ناتج بسبب لا يرجع إلى الموظف نفسه بقدر ما يرجع إلى

أسلوب الإدارة العليا في التعامل مع موظفيها وأيضا بسبب دوافع الأفراد للعمل . (أبو الفضل ، ٢٠٠٤ ، ٢٧٩)

- الإدارة التربوية والمحاسبية :

تشتق الإدارة التربوية والتعليمية أسسها وعملياتها ومبادئها من ميدان الإدارة العامة كما تكتسب صفتها وطبيعتها – صفة وطبيعة أسسها ومبادئها وعملياتها – من ميدان التربية والتعليم ، باعتبار أنها تطبق في ميدان له خصوصياته ، وهو ميدان بناء البشر ، وهي ميدان حديث – إلى حد بعيد – من ميادين الدراسات التي هي إفرازات الحرب العالمية الثانية وما بعدها وإن كانت الممارسة الفعلية لها قديمة قدم الحضارة البشرية نفسها ، وقد تطور مفهوم الإدارة التعليمية تطورا سريعا معتمدا في ذلك على تطور مفاهيم إدارة الأعمال والصناعة من ناحية ، وتوافر كثير من الدراسات في ميدان الإدارة التعليمية من ناحية أخرى . (مرسي : ١٩٩٢ ، ٢٣)

خصائص وسمات الإدارة التعليمية المتميزة لنجاح المحاسبية :

١- أن تكون متمشية مع الفلسفة الاجتماعية والسياسية للبلاد ، وأن تتسم بالمرونة في الحركة والعمل وألا تكون ذات قوالب جامدة وثابتة ، وإنما تتكيف حسب مقتضيات الموقف وتغير الظروف .

٢- أن تكون عملية ، بمعنى أن تكيف الأصول والمبادئ النظرية لمقتضيات الموقف العملي .

٣- وأن تتميز بالكفاءة والفاعلية ، وتحقق ذلك بالاستخدام الأمثل لإمكانياتها البشرية والمادية . والنجاح في تحقيق الأغراض المنشودة من تربية النشء ، وما يرافق التربية من تحصيل علمي في مجال التدريس والتعليم . (عبد المنعم ، ١٩٩٨ ، ٦٧ : ٦٨)

كما تتسم الإدارة الفعالة وفقا لمبادىء المحاسبية بما يلي : (عبود ، ٢٠٠٤ ، ٣٢٥)

١- التركيز على تحسين الأداء التعليمي والأداء الإداري .

٢- العمل الحثيث على التقليل من تكلفة التعليم مع زيادة عوائده المتوقعة .

٣- تحقيق مبدأ المساءلة بين المدرسة والمجتمع .

٤- الانفتاح على المجتمع ، مع تحقيق أقصى مشاركة في [illegible]

٥- القضاء على كل احتمالات عدم رضا المجتمع عن برامج المدرسة وأنشطتها التربوية.
٦- السعي الحثيث نحو الإقلال من الرقابة على الإدارة المدرسية ، وتنمية روح الرقابة الذاتية في نفوس العاملين بها .
٧- تطوير الثقافة المؤسسية التعليمية ، إلى ثقافة تؤمن بالجودة والتميز .
٨- الاهتمام بتطوير التعليم وتحسين ظروفه في المدرسة وفي المجتمع .
٩- شيوع حالة من الرضا في نفوس التلاميذ تجعل ما توفره لهم المدرسة محققا لذواتهم وطموحاتهم .
١٠- شيوع اتجاهات طيبة نحو المدرسة والعمل المدرسي من جانب المعلمين والعاملين والمجتمع .

جوانب وأبعاد عملية التخطيط للمحاسبية كمدخل لإصلاح التعليم :

المعروف أن عملية التخطيط والمحاسبية حلقة رئيسة من حلقات العملية الإدارية بمختلف القطاعات بوجه عام والقطاع التعليمي على وجه الخصوص ، هذا فضلا عن أنها تتم في إطار يحتوى على العديد من المتغيرات البيئية والتنظيمية لأنها تتم في إطار استراتيجي وتتأثر بنمط التنظيم القومى لشئون التربية والتعليم وتحدد فعاليتها بأنماط السلوك التنظيمي للقائمين بمسئولياتها من قطاع التربية والتعليم . (جماعة ، ٢٠٠٣ : ٨١)

الجوانب والأبعاد السلوكية للتخطيط للمحاسبية :

(الشناوي ، ١٩٩٨ ، ٢٢ : ٢٣)

إن فعالية التخطيط والمتابعة تتوقف إلى حد يعتمد على نمط السلوك الإنساني للقائمين على هذه العملية ويتضح ذلك فيما يلي :

- طريقة إدراك القائمين على التخطيط والمتابعة لوظيفتهم ومدى اقتناعهم بأهميتها وخطورتها .
- طريقة التعامل العلمي مع المعلومات الواردة إلى أجهزة التخطيط والمتابعة .
- طريقة إدراك الأهداف المحدد ، ومدى الاقتناع بأنها ملزمة أو غير ملزمة للعمل التخطيطي وجهود المتابعة .
- اتجاهات وميول المخططين والمتابعين بالنسبة للقضايا والموضوعات موضع التخطيط والمتابعة .

- تتوقف كفاءة عملية التخطيط والمتابعة على مهارة القائمين بها وأساليب أدائهم للعمليات المختلفة المرتبطة بالتخطيط والمتابعة . هذا فضلا عن أسلوب توزيع الأدوار وطبيعة العلاقات الإنسانية بين القائمين على أعمال التخطيط والمتابعة من جانب وبين غيرهم من العاملين بالتنظيم .

الأبعاد والجوانب الاقتصادية للتخطيط للمحاسبية :

تتأثر كل عمليات التخطيط والمحاسبية بشكل واضح ومباشر بالمتغيرات الاقتصادية العامة التي تسود المجتمع ، وتتوقف كفاءة تفعيل تلك العمليات بالدرجة الأولى على نشاط الأجهزة القائمة عليها ومدى تزاهتها ودرايتها بآليات التخطيط والمحاسبية وكذلك مدى درايتها بالأوضاع الاقتصادية السائدة في المجتمع والمواءمة بين متطلبات المساءلة المجاسبية وتلك الأوضاع الاقتصادية .

(المركزي للتنظيم والإدارة ، ١٩٨٩ ، ٩)

معوقات تطبيق المحاسبية في مجال التعليم :

يمكن إجمال هذه المعوقات فيما يلي : (جوهر ، رضوان ، ٢٠١٣ ، ٧٨ : ٧٩)

١- غياب مفهوم المحاسبية التعليمية عن أذهان القائمين والمعنيين بالمحاسبية التعليمية مما يعد عائقا يحول دون إنجاز إدارة التعليم الجامعي لأهدافه .

٢- هناك تقارب وازدواج وغموض في مسئوليات واختصاصات العاملين في جهاز المحاسبية التعليمية ، وهذا يؤدي إلى عدم وضوحها بل وتكرارها وبالتالي ضياعها بين هؤلاء العاملين.

٣- إن التوجيه باعتباره وسيلة من الوسائل المحاسبية يواجه بعض المشكلات والتي منها نفور الموظف أو المعلم من تلك العملية لاعتقاده بأنها وسيلة لتصيد الأخطاء وليس لتقويمها ، وأنها عملية شكلية روتينية ، وينقصه النقد البناء ، ويركز على السلبيات دون إبراز الإيجابيات .

٤- إن التقارير – كوسيلة من وسائل المحاسبية – تفتقر إلى الموضوعية وتخضع لاعتبارات شخصية وتوضع من على المكتب دون النزول إلى الميدان (أي يتم فبركتها) وهي تعتمد بشكل كبير على العلاقات الشخصية سواء أكانت بين الأفراد أم الأدوات .

٥- المغالاة في الملاحظة الشخصية كوسيلة من وسائل المحاسبية التعليمية مما يسبب مضايقات للمعلمين بالمحاسبية مما يدفعهم إلى الاعتقاد بعدم الثقة بهم .

٦- تعدد أجهزة الرقابة التعليمية على المستوى اللامركزي مما أدى إلى تكرار المسئوليات والاختصاصات فيما بين أعضائها مما يؤدي إلى تضاربها ، وهذا يؤثر في تحقيق المحاسبية لأهدافها .

٧- الافتقار لما يسمى بثقافة الجهود والمحاسبية التعليمية .

٨- تخوف المعلمين من مبدأ المحاسبية وقلة تمردهم عليها .

٩- تخوف بعض أصحاب النفوذ من فقدان بعض صلاحيتهم .

١٠-صعوبة اختيار القائمين بالمحاسبية التعليمية .

١١-قصور البرامج التدريبية للقائمين بالمحاسبية .

١٢-غياب وجود العلاقات الإنسانية بين القائمين بالمحاسبية والعاملين بالمدرسة .

١٣-الافتقار لأجهزة رقابية من خارج الوزارة .

١٤-محدودية البيانات والمعلومات التي تساعد الجهاز الرقابي توضع محكات التقويم .

١٥-محدودية الصلاحيات الممنوحة للمعلم في اتخاذ قراراته .

١٦-غياب المعايير الدقيقة التي تتبعها الإدارة المدرسية أو التوجيه الفني في تقييم العملية التعليمية .

١٧-يتم التركيز عند التقييم على شكل العملية التعليمية وليس على النتائج أو المخرجات .

١٨-محدودية حجم الإشراف بما لا يتناسب مع حجم النظام التعليمي .

١٩-غلبة الذاتية في بعض الأحيان على عمليات المحاسبية .

٢٠-غياب الحافز للتطوير والتحسين .

٢١-تركيز الإشراف التربوي على العمل الفني فقط دون الإداري .

٢٢-شكلية زيارات الموجهين وعدم جدواها للاستفادة العملية من المواقف التعليمية .

تجارب بعض الدول في تطبيق أساليب المحاسبية كمدخل لإصلاح التعليم :

عملية المحاسبية على التعليم تتحدد من خلال مجموعة من القواعد المبادىء العامة للتنظيم وتوجيه التعليم بما يخدم الأهداف العامة للدولة ومصلحتها القومية ، لذا فإن من الضروري أن تستند المقومات التي تقوم عليها سياسات التعليم في أية دولة من دول العالم إلى

أطر معيارية تحدد منطلقات العمل التربوي ومجال فعاليته بشكل واضح يساعد على تنقية السياسة التعليمية بطريقة منظمة ومدروسة بناء على تخطيط علمي سليم .

(السيد ، ٢٠٠٥ ، ٣٦)

وقد بدأ اهتمام المجتمعات المتقدمة بمسألة الشفافية والرقابة والمتابعة والمحاسبية لتحسين الإنتاج وتطوير الأداء ويرجع ذلك إلى أسباب عديد أبرزها ما يلي : (حسن ، ٢٠٠٥ ، ٩٨)

- التكلفة العالية للتعليم .
- مطالبة المنظمات الدولية بتقويم النواتج التعليمية للطالب ودمج المؤشرات الناتجة في تخطيط البرامج وصنع القرارات .
- خوف الحكومات من المنافسة الاقتصادية في السوق العالمية .
- دعوة المربين داخل المجتمع إلى مراجعة المدارس لهيكلتها التنظيمية وتوجهاتها الحالية.
- عدم رضا أصحاب العمل عن مهارات الخريجين في سوق العمل وتدني مستوى الكفاءة في تحقيق مهمات أكاديمية عالية المستوى .

هذا وتتعدد اتجاهات ومدارس الرقابة على جودة العملية التعليمية في معظم دول العالم ومن الواضح أنه كان لكل هذه الاتجاهات أسلوبه وخصائصه ، حيث اختلفت هذه الأساليب والمداخل باختلاف البيئات التعليمية نتيجة لتغير العوامل المؤثرة في المعلم والطالب والقائم بالمراقبة وهي طرق وإجراءات وعمليات الرقابة ، خاصة وأن بعض هذه الأساليب يتطلب مهارة خاصة وتدريبا مسبقا لكي يتم إنجازها بشكل فعال و موضوعي يحقق ما تصبو إليه .

١- المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية :

يحتل التعليم مكان الصدارة في الخطاب السياسي في كثير من دول العالم في هذه الآونة ، ذلك لأن التعليم في أية أمة هو مستقبل هذه الأمة . ومن ثم لم تعد قضية المستقبل أمرا يقتصر الاهتمام به على وزارات التعليم والمتخصصين فقط بل حرص رؤساء الدول المتقدمة على وضع هذه القضية في قمة جداول أعمالهم . (الزهيري ، ٢٠٠٢ ، ٩٨)

وقد تجلى ذلك في اللجنة الرئاسية التي شكلها الرئيس الأمريكي (رونالد ريجان) في بداية عهده التي أصدرت توصياتها في التقرير الشهير (أمة في خطر) الصادر عام ١٩٨٣ وعلى أساس هذا التقرير تم مراجعة النظام التعليمي في الولايات المتحدة وإعادة هيكلته من حيث الأهداف والمضمون والوسائل . (عمار ، ٢٠٠١ ، ١٨١)

كما أعلن الرئيس (جورج بوش) عام ١٩٩١ عن وثيقة أمريكا ٢٠٠٠ إستراتيجيته للتربية وفيها تم تبني ستة أهداف قومية يمكنها أن تجعل أمريكا في مقام التميز والسبق في مجال التربية في العالم . وعندما تولى الرئيس (بل كلينتون) الرئاسة عام ١٩٩٢ وافق على مشروع أهداف ٢٠٠٠ عام ١٩٩٣ والذي من خلاله يمكن أن تتحول أمريكا من أمة في خطر إلى أمة على الطريق .

(عبد الكريم ، ١٩٩٧ ، ٣٠١)

وقد بدأ نظام المحاسبية في الولايات المتحدة بواسطة المنطقة التعليمية المختصة بالمدارس الابتدائية والثانوية في يناير ١٩٩٩ في مدارس ومناطق ولاية لويزيانا وذلك عقب ملاحظة التدني في مستوى الطلاب بها مقارنة ببباقي الطلاب بالولايات الأخرى وذلك باستخدام مقاييس الأداء الأمريكية بدءا من نتائج الاختبارات ونسبة الرسوب ومعدلات العلاج وحتى التوظيف . (Conn,2000,77)

قد قامت الهيئة التشريعية بولاية لويزيانا عام ١٩٩٧ بوضع نظام تفويض المحاسبية للمدرسة أو المنطقة التعليمية ، وأجازت تفويضها لمجلس إدارة المدرسة الابتدائية والثانوية وتم تطبيقه على نطاق واسع على مستوى الولاية . (Louisiana , U.S.A,1991)

ويتضمن هذا التفويض ٢٦ عضوا من جميع أنحاء الولاية والذين ومثلون كلا من المحافظ والمدير العام للتعليم في الولاية ، ومجلس إدارة المدارس الابتدائية والثانوية والسلطة التشريعية والآباء والمعلمين ومدير المنطقة ومجالس إدارة المدارس والجمعيات الأهلية وجمعيات العمال .

هذا وقد أدى إعادة بناء النظام التعليمي إلى نتيجتين :

الأولى : جعل التعليم يخضع لقوى السوق وآلياته ومحاولة خصخصته .

الثانية : إدخال نظم المحاسبية والتي تعتمد على قياس نتائج الطلاب والمدارس معا .

وقد تبع ذلك كما يرى Mac Macpherson ثلاث معتقدات :

- إن الإدارة البيروقراطية للتعليم أصبحت غير فعالة .
- المنافسة وحدها هي القادرة على النهوض بالتعليم والتعلم .
- إن جزءا كبيرا من الإنفاق على التعليم لابد أن يتحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص .

ويقصد بالمحاسبية Accountability في التعليم الحكومي : قيادة التدريس في الفصول إلى تغير أساسي ، ووضع أهداف محددة للمدارس والطلاب ، مع إنشاء طريقة سهلة وواضحة للنظام والاتصال بين المدرسة وأعضاء المجتمع المحلي ليطلعوا على كيفية أداء المدرسة وإخبار المدرسة بفعالية وعرض النمو في تقدم الطالب .

ويعتمد نظام المحاسبية على مبدأ النمو المستمر حيث من المتوقع من كل مدرسة أن تحسن أو تعرض نموها الأكاديمي وتقارن نفسها بنفسها . (Leithwood,Earl,2000,10)

وتتمثل القواعد الأساسية لهذا النظام في : (Adams , 2006 , 217)

١- على كل الطلاب أن يتعلموا كيفية الوصول إلى المستويات العليا .
٢- الحاجة الملحة إلى تطوير تقدم الطلاب .
٣- وضوح النمو المستمر في مستوى تقدم الطلاب على مستوى كل المدارس .
٤- التركيز على نتائج تقدم المستوى الطلابي الذي من الممكن قياسه .
٥- يؤثر الفقر بشكل قوي على تعليم الطالب ولكنه على أية حال لا يمنعهم من التعليم .
٦- تدفع الحوافز والإجراءات التصحيحية المعلمين والمجتمعات والطلاب لتحسين مستوى التعليم لديهم .
٧- إشراك كل من الآباء والمتعلمين وأعضاء المجتمع في تلبية حاجة التطور والمراجعة والخطط لتحسين مستوى التعلم لديهم .
٨- وضع الجمهور بصفة أساسية ضمن عملية المحاسبية الإدارية .
٩- المرونة الكافية لكل إقليم في وضع التصور اللازم في تحسين التعليم في المدارس .
١٠- تعاون كل من الطلاب والآباء والمعلمين وأعضاء المجتمع في الوصول لتحقيق أهداف التعليم .
١١- وضع نظام المحاسبية بطريقة مبسطة .
١٢- مشاركة صناع السياسة الدولية في نظام المحاسبية وعدم تراجع المستويات العليا الموجودة .

الهدف من هذه الإجراءات هو منح المدارس الأدوات والمواد التي تساعدهم على تحسين مستوى تلاميذهم ، وهو أيضا توقع الجهود المكثفة من قبل الطلاب أنفسهم ، والآباء والمعلمين وإدارة المدرسة وقطاع التعليم كله من أجل تحسين مستوى الأداء التعليمي للطلاب داخل المدرسة . (www.ofsted.gov)

وفي ظل هذا المفهوم ، وحتى تكون المحاسبية ديمقراطية ، فمن المهم ألا تكون بعد اتخاذ القرار ، ولا يجب أن ينظر إليها على أنها نوع من التشاور الذي يطلب فيه من الآباء والطلاب والمعلمين أن يطفوا على القرارات بعد صدورها وبعد أن تكون قد وصلت إلى مرحلة يصعب تعديلها بطريقة جذرية . (D,Epstein,1993,140)

٢- المحاسبية التعليمية في انجلترا :

ترتبط مفهوم المحاسبية في انجلترا بالإدارة الذاتية للتعليم إثر ما أفرزه قانون التعليم الصادر في ١٩٨٠ الذي أتاح لمجلس المدرسة القيام بدور فعال في اتخاذ القرارات التي تهم المدرسة ، وتعزز وجوده إثر صدور قانون الإصلاح التعليمي سنة ١٩٨٨ بإعطاء المدرسة مزيدا من الاستقلالية والحرية والمرونة في تيسير أمورها التعليمية الإدارية تحت إشراف من الإدارة المحلية للمدارس .

(Peter,2001,10

لذلك كان تحرك السياسة التعليمية في انجلترا في اتجاهين : (Chapman,1, 1996)

الأول : نحو لا مركزية الإدارة ونزولها إلى مستوى المدرسة نفسها لإيجاد نوع من التنوع والمنافسة بين المدارس .

الثاني : مركزية صنع سياسة التعليم وتحديد أهدافها وتحديد محتوى المنهج الدراسي وتقويم عمل المدارس من خلال الامتحانات القومية في المواد الدراسية وهي الرياضيات واللغة الإنجليزية والعلوم.

ومن الناحية الأدائية تم تحسين نظام المحاسبية التعليمية وهو نظام جيد لمراقبة الأداء التعليمي داخل المدارس وتحقيق جودته وفق ما طرحه مكتب المعايير التربوية الذي تأسس في سبتمبر عام ١٩٩٢ Office of standard education وهو هيئة حكومية غير وزارية منفصلة عن وزارة التعليم والعمل ، يهدف إلى تطوير معايير التحسين في جودة التعليم وإنجازاته خلال الإشراف المنتظم والمستقل مع تقديم النصح والإرشاد بخصوص الأداء العام من جانب الآباء نتيجة لتلاشي رقابة السلطات التعليمية المحلية التي انحصر دورها في تحديد مستويات الجودة المطلوبة من المدارس وتقييم مخرجاتها التعليمية من حيث فعاليتها في أداء أدوارها وفي مغادرة المدارس في تحقيق أهدافها وفي تقييم أدائها . (Peter , 2007 , 23)

معايير الإشراف :

تشمل الإطار العام والمبادىء والإجراءات وهي : (www.ofsted.hov.U.K)

١- جودة التعليم التي تقدمها المدرسة .

٢- المعايير التربوية التي تحققها المدرسة .

٣- كيفية إدارة الموارد المالية .

٤- النمو الروحي والخلقي والاجتماعي والثقافي للطلاب .

آلية الإشراف :

تجري عملية الإشراف في انجلترا وذلك وفق مجموعة من الخطوات تتمثل في : (Sully,Geoff,2003,30-41)

١- يتم الإشراف بواسطة فريق من المشرفين (المفتشين) للمستقلين التابعين للمكتب والذي يضم ما بين (٣ – ٨) أفراد من بين الذين اجتازوا التدريب الذي يقدمه المكتب بنجاح ، إضافة إلى الذين يختارون بناء على انتقاء تنافسي من بين عدد من المشرفين الذين يتمتعون بالخبرة والكفاءة اللازمة .

٢- تتحدد مهمات المفتشين في نوعية المعلمين ، مستويات تحصيل المتعلمين مقارنة بالمستوى المعياري ، السلوكيات الروحية والأخلاقية في المدرسة ، نمو المتعلمين في الناحيتين الاجتماعية والوطنية ، كفاءة التعليم في المدرسة ، تدبير موارد الدراسة وإدارة الميزانية بدقة وفعالية ، ثم تطوير ثقة المتعلمين في أنفسهم .

٣- يقوم المفتشون والذين يختلف عددهم تبعا للمرحلة التعليمية (يتراوح عددهم في المرحلة الثانوية ما بين ١٥ – ٢٠ وفي المرحلة الابتدائية لا يتجاوز عددهم ثلاثة فقط) وبناء على المواعيد التي تم تحديدها مسبقا من قبل إدارة المفتشين المسجلين بزيارة المدارس التي تم تحديدها ، فيحصلون على جميع الوثائق ذات الصلة بالتفتيش من المدرسة ، ويقابلون أولياء أمور المتعلمين بغرض معرفة آرائهم في نظام المحاسبية الأهلية من ناحية وبإطلاعهم على طبيعة التفتيش من ناحية ثانية والإجابة عن استفساراتهم ومرئياتهم من ناحية ثالثة . وفي النهاية يكتبون تقريرا نهائيا وملخصا خلال مدة لا تزيد عن خمسة أسابيع وترسل نسخ منه إلى مجلس إدارة المدرسة ومكتب المعايير التربوية والإدارة المحلية للتعليم وحاكم الولاية إذا كانت المدرسة تتلقى إعانة من الدولة .

٤- ينظر في أمر التقدير المقدم والذي لا يملك أحد تغيير ما فيه باستثناء مكتب جلالة الملكة ، وإذا حكم على مدرسة بالضعف في تطبيق المقاييس الصحيحة والمحددة للتعليم يرفع التقرير إلى رئاسة مكتب جلالتها للتفتيش للنظر في إجراءات تطبيق المحاسبية التعليمية .

٣- المحاسبية التعليمية في فرنسا :

ترتبط المحاسبية التعليمية في فرنسا بنظامها التعليمي الذي يعطي أهمية ملحوظة للتقارير التي يكتبها المفتشون الرسميون وفق نظام التفتيش التعليمي المعمول به ، والذي يضم معلمين من ذوي الكفاءة العالية والخبرة الممتدة من الذين لا تقل أعمارهم عن خمسة وأربعين عاما ، والذين ينالون بعد تعيينهم درجة أعلى من درجة المعلمين ورواتبا يفوق رواتبهم ، ويقومون بمتابعة العمل التعليمي داخل المدارس من خلال أعمال المعلمين المتدربين ويزودون المعهد الجامعي لتأهيل المعلمين بتقرير متكامل عن المعلم والمتدرب ومدى صلاحيته للتعليم ، بإضافة لعلاج مشكلات المعلمين النفسية والعلمية والتربوية ممن يمارسون التعامل مع المتعلمين أو يمتلكون طرقا منحرفة ، وذلك بمتابعة زيارتهم لمدة طويلة وتوجيههم بمساعدة من مدراء المدارس التي يعملون بها حتى يستقيموا .

(المعرفة ، ٢٠٠٢، ٢٥٣)

و تثمر مثل هذه المتابعة عن أحد أمرين : إما الكشف عن تقدم في المستوى وفقا للمعايير الموضوعة ، وإما عن ضعف ما ، الأهم أنه في حالة وجود من يتصف بالضعف العلمي أو المهني فإنه يتم علاجه بإلزامه بحضور دورات تدريبية متتابعة في أثناء الدوام المدرسي ، وإلزامه بحضور دروس لمعلمين متميزين في مثل تخصصه . وفي النهاية تتم المساءلة في ضوء ما تسفر عنه تقارير المتابعة من قبل إدارات التفتيش والتحقيق داخل المنطقة التعليمية وهذه التقارير مكونة من صور ثلاث تبقى إحداها بالمدرسة وترسل الثانية إلى الوزارة المعنية ، أما الثالثة فإنها ترسل إلى إدارة التفتيش التربوي في المنطقة التعليمية وذلك لتحديد ما تراه صالحا في هذا الشأن . (علام،٢٠٠٩، ٢٨١)

٤- المحاسبية التعليمية في استراليا :

انتهجت استراليا سياسة تعليمية تهدف لزيادة معدلات المشاركة الشعبية وتحسين الجودة الشاملة في التعليم من خلال التوجه لتحقيق مزيد من اللامركزية والاستقلالية لمؤسسات التعليم في تيسير شئونها حسب حاجاتها إثر الأخذ بمشروع التوزيع الفعال للموارد في المدارس ، حيث جعل على رأس أولويات تحسينه اتباع نظام من المحاسبية يتناول جوانب التطوير

التعليمي والسلوكيات الطلابية والمشاركة في صنع واتخاذ القرارات ، والتعليم المتمركز على جودة نتائجه ومخرجاته ، وأثمر هذا النظام عن تشكيل لجان المحاسبية في كل ولاية من ولايات استراليا التعليمية ، تكمن مهمتها في التحقق من أن هذه الولايات قد قامت بالعمل على تحقيق أهداف النظام وبيان أثر التوجه الذي تم الأخذ به وعرفت باسم الإدارة الذاتية للتعليم والتفويض في جودة التعليم وفي التأكيد من جدوى التمويل المخصص للتعليم في تأكيد مواكبته للتطورات العالمية . (Victorian commission , 2000, 5-6)

٥- المحاسبية التعليمية في نيوزيلندا :

من الملاحظ أن التعليم في نيوزيلندا الآن أصبح من المنظور الاقتصادي يسمى بالسوق النافعي الحر للتعليم ، وعد التعليم سلعة مفضلة ، وذلك على النقيض من المفهوم العام له ، واعتباره أيضا سلعة بدائية في حالة فقدان التطور الاقتصادي ومن ثم أصبح التعليم سلعة ممنوحة يستطيع المواطنون بالمجتمع المشاركة في تطويرها وتحسين أدائها والإشراف على إدارتها بشكل يحقق العدل الاجتماعي .

ومن هنا أصبح هناك ضغط على المدارس ، وهذا الضغط يتمثل في إتاحة المصادر والإمكانات كافة لتيسير أمور المدارس وذلك أملا في تحقيق نوعية متميزة من المخرجات التعليمية والتي يتسم أداؤها بالجودة والفاعلية على أن توضع هذه المدارس تحت نظام فعال من المحاسبية للحكم على أدائها ومحاسبتها على التمويل المقدم إليها والحكم على جودة مخرجاتها . (عبد الغني ، ٢٠٠٤، ٦١)

وتتم الرقابة من خلال (مكتب متابعة مستوى التعليم ERO) وهو مكتب مستقل عن وزارة التربية والتعليم ولكنه مسئول أمام وزير التعليم ، وأوكلت إليه مسئولية تقديم تقييم شامل مستقل لمستوى أداء كل مدرسة كل سنتين على الأقل ويرسل المكتب فرقا مكونة من واحد إلى خمسة أفراد من المدرسين السابقين إلى كل مدرسة ليمضوا بها عدة أيام و يقوم هذا الفريق بزيارة الفصول والتفتيش عن الوثائق والسجلات ثم مناقشة مسودة التقرير مع المدرسة ، ثم يصدر الفريق تقريرا معلنا نهائيا يذكر فيه نقاط الضعف والقوة في المدرسة . (فك ، لا ، ٢٠٠١ ، ٦٧٣)

٦- المحاسبية التعليمية في جنوب أفريقيا :

تحدث وزير التعليم في جنوب أفريقيا قائلا إن المحاسبية التعليمية هي أحد المبادىء الرئيسة التي اعتمدت عليها السياسة الوطنية للتقييم الشامل للعملية التعليمية داخل

المؤسسات التعليمية وذلك بعد أن تم تشكيل أول حكومة ديمقراطية غير عنصرية سنة ١٩٩٤ والتي جاء فيها " تعمل السياسة القومية للتقييم الشامل للتعليم على مراقبة فعالة لتحسين طريقة ومستويات الأداء التعليمي ، ويجب استخدامها لإعادة توجيه الجهود نحو تحسين نوع التعليم ومستوى الفرد والأداء الجماعي . وقد حدد الهدف من المحاسبية في زيادة مستوى المسئولية ، وتحديد إلى أي مدى تحقق المؤسسات التعليمية توقعات الحكومة والجمهور ، ومدى استجاباتها لمسئولياتها والتأكد من الاستجابة لهذه السلوكيات .

طرق وأساليب المحاسبية :

حددت الحكومة المبادىء والطرق التي ينبغي الالتزام بها عند إجراء المحاسبية التعليمية من خلال : (South Africa , 2002 , 5 – 9)

١- أن يتحمل أعضاء كل مؤسسة تعليمية المسئولية كاملة عن مستوى أدائها الخاص وبخاصة أداء المعلمين والمتعلمين .

٢- أن تكون المؤسسة التعليمية مقيمة تقييما ذاتيا قبل التقييم بواسطة مشرف مؤهل يعطي صورة موجزة عن المستوى العام للأداء التعليمي بالمؤسسة .

٣- يتم إعادة النظر في تقييم المدارس بواسطة فريق يتراوح ما بين أربعة أو ستة مراقبين مؤهلين لمدة يوم أسبوعيا على مدار ثلاثة أو أربعة أسابيع على أن يتم المسح كل ستة أشهر أو تسعة أشهر خلال دورة التقييم التي تستغرق ثلاث سنوات . ولهذا الفريق حق الدخول لأية مؤسسة يريدها .

٤- يتم تدعيم المؤسسة التعليمية من قبل فريق المحاسبية وذلك لتنفيذ التوصيات التي احتواها التقرير والذي يتضمن مجموعة من بنود المحاسبية والمتمثلة في الأساس الوصفي للمدرسة – القيادة – الإدارة – الاتصالات – كيفية تدريب وتطوير المعلم – مشاركة الآباء والمجتمع – إنجازات المتعلم .

وباستقراء النماذج العالمية السابقة تجدر الإشارة إلى الملاحظات التالية والتي تضمنتها تجارب الدول :

١- التأكيد على التغيرات الداخلية في النظام المدرسي .

٢- الاعتماد على التقويم الخارجي ، أو نظام الاستماع ، والتدقيق التربوي .

٣- تكوين نظام الحوافز لرفع مستوى وكفاءة الأداء لجميع العاملين بالمدارس .

٤- إتاحة الفرصة لجهات أو مؤسسات خارج المدارس للاطلاع على أدائها .

٥- إحداث تحول في سلطات اتخاذ القرارات من الإدارة المركزية إلى الإدارات المحلية أو إدارات المدارس .

٦- تتطلب المحاسبية توافر عدد كاف من الاختصاصيين الذين يقومون بتنفيذ نظم التقويم في إطار خطة تقويم شاملة من أجل تقرير التطابق بين الأهداف المتفق عليها ومدى تحققها .

٧- المحاسبية تتطلب تطوير علاقات من نوع جديد بين المعلمين ونقاباتهم وغيرها من المنظمات كما تتطلب مراقبة دقيقة للأداء وضبطه .

٨- الغرض من تطبيق نظام المحاسبية هو تحسين نوعية التعليم الذي تقدمه المدارس .

٩- إلقاء التبعية والمسئولية على المعلمين و الآباء والمجتمع المحلي والمجتمع عامة بمن تتوافر فيهم الخبرات التربوية والإلمام بقواعد وأصول المحاسبية .

١٠- على الرغم من أن المحاسبية تتعلق بالنواتج التربوية إلا أنه ينبغي في قياسها مراعاة المدخلات والعمليات أيضا .

١١- ينبغي أن يتحمل المعلمون والمدرسة والمجتمع المحيط مسئولية تحقيق الأهداف التربوية في المجالات الوجدانية والنفسية والحركية و ليس فقط المجال المعرفي .

١٢- التعاون بين فريق العمل المختص بالمحاسبية وأعضاء المجتمعات المحلية في تحديد التوقعات المرجوة من المدارس .

١٣- ارتباط المحاسبية بالإدارة ارتباطا واضحا .

التوظيف التربوي المقترح للمحاسبية كمدخل لإصلاح التعليم في ضوء مبادىء ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

مقدمة :

تناولت الدراسة فيما سبق المتطلبات التعليمية لإصلاح التعليم في ضوء مبادىء ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ كما تناولت المحاسبية في إطار يوضح مفهومها وآلياتها وأسسها وأهم المعوقات التي تواجهها وتجارب بعض الدول التي استفادت من المحاسبية لإصلاح نظمها التعليمية .

وتقدم الدراسة في هذا الجزء تصورا مقترحا يمكن من خلاله توظيف المحاسبية كمدخل لإصلاح التعليم المصري في ضوء مبادىء ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ .

أهداف التوظيف التربوي المقترح :

١- إيجاد آلية جديدة يمكن الاستفادة منها في مجال توظيف المحاسبة كمدخل لإصلاح التعليم في ضوء مبادىء ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ .

٢- الاستجابة لمطالب المجتمعية المتعلقة بالشفافية والنزاهة ومقاومة الفساد في قطاع التعليم المصري .

٣- دعم المبادرات المجتمعية لدعم التوجه العام للدولة لمحاربة الفساد في التعليم كمطلب مهم وهذا من أهم مطالب ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ .

٤- مساعدة الأجهزة المعنية بالإصلاح للقيام بمهامها في الإصلاح والتخطيط المستقبلي وبناء رؤى الشفافية والعدالة على الوجه الأكمل .

٥- إعادة ثقة المجتمع في نظام التعليم المصري ودعمه على الوجه الأمثل .

المتطلبات التي يرتكز عليها التوظيف التربوي المقترح :

- مبادىء ثورة الخامس والعشرين من يناير .
- المطالبات الشعبية المستمرة بالتطوير والإصلاح .
- اتجاه القيادة السياسية لإقرار مبادىء المحاسبية والشفافية في مجال التنمية ومنها التعليم.
- صدور العديد من القرارات الوزارية والتوابع التي تصب في إطار إرساء أسس المحاسبية والشفافية .
- القناعة التامة بأن ثورة يناير لابد أن توظف مبادئها ومتطلباتها توظيفا حقيقيا في مجال التعليم وإصلاحه ومن ثم الاعتماد على المحاسبية كمدخل لهذا الإصلاح .

محاور التوظيف التربوي المقترح :

في إطار تقديم الدراسة للتوظيف التربوي المقترح في المحاسبية كمدخل لإصلاح التعليم في ضوء مبادىء ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ تتحدد محاور هذا التوظيف المقترح على النحو التالي :

- المحور الأول : إقرار المبادىء العامة للمحاسبية في مجال إصلاح التعليم .
- المحور الثاني : إقرار التوجه المجتمعي في مجال دعم المحاسبية في مجال إصلاح التعليم في ضوء ثورة يناير ٢٠١١ .
- المحور الثالث : متطلبات إقرار تطبيق المحاسبية كمدخل لإصلاح التعليم .

- المحور الرابع : آليات تنفيذ المحاسبية في مجال التعليم كمدخل للإصلاح في ضوء مبادئ ثورة ٢٥ يناير .

ويوضح الشكل التالي محاور التوظيف التربوي المقترح للمحاسبية كمدخل لإصلاح التعليم في ضوء مبادئ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ .

شكل رقم (٢)

المحور الأول : إقرار المبادىء العامة للمحاسبية في مجال إصلاح التعليم :

وتتمثل هذه المبادىء في :

- الشفافية : من خلال الاعتماد على البيانات الصادقة والبعد عن الأرقام والمعلومات المضللة .
- الشمولية : بحيث تكون المحاسبية شاملة مكونات العملية التعليمية كافة .
- الالتزام : بأن تلتزم المؤسسات التعليمية بالتعهدات التي يجب أن تلتزم بها .
- المرونة : بحيث تضمن المؤسسات التعليمية التوافق مع المستجدات كافة .
- الحافز الذاتي : بحيث يحفز العاملون داخل المؤسسات بما يضمن التشجيع والإثابة والمكافآت .
- البساطة : في تقديم المعلومات والبيانات الخاصة بالمؤسسات التعليمية وذلك ضمانا للنزاهة والحيادية والشفافية .
- الاستمرارية : من خلال وضع قواعد وأسس ونوالح إدارية مميزة تضمن الاستمرارية بعيدا عن توالي الأشخاص واختلاف الرؤى والتوجهات .
- النظرة المستقبلية : من خلال وضع قواعد وأسس تراعي تحديات المستقبل المنظور وغير المنظور بما يبرز الرؤى الإستراتيجية الخلاقة .
- سرعة كشف الانحرافات : من خلال إقرار مبادىء المتابعة المستمرة لتقييم أداء المؤسسات التعليمية في إطار قانوني يناك ثقة وإحترام الجميع .
- الالتزام بالقوانين واللوائح : وهذا يعد المفتاح السحري للنجاح في إطار قائم على الاحترام والشفافية والبعد عن الإجبار أو الإكراه .

المحور الثاني : إقرار التوجه المجتمعي في مجال دعم المحاسبية لاصطلاح التعليم في ضوء مبادىء ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ :

وهذا التوجه يشمل المشاركة الفعالة من :

- مجالس الآباء والأمناء والمعلمين وتفعيل لوائحها وإعادة الاعتبار الضائع لها .
- تفعيل دور وسائل الإعلام بما تمثله من قوى دعم هائل للشفافية و المحاسبية داخل مؤسسات التعليم .

- دعم دور مؤسسات المجتمع المدني بما تحمله من كوادر مدربة قادرة على المتابعة والمراقبة والمحاسبة من خلال أطر تنظيمية متفق عليها تقدم تلك المؤسسات وتقدر دورها ، ولا تتضارب أدوارها مع سيادة الدولة على تلك المؤسسات ؛ أي توافق مجمع الشركاء في إطار شوافقي وليس إطار صراع وتنافر.
- دعم دور التربويين من أساتذة كليات التربية بما يملكون من خبرات متنوعة في ميدان التعليم ، وكذلك دور الموجهين وخبراء التخطيط و المهتمين بقضايا التعليم في المجتمع المصري .
- دعم دور رجال الأعمال في محاسبة المؤسسات التعليمية ومراقبة مستويات الأداء ومستوى الشفافية والنزاهة حتى يتأكد جميع رجال الأعمال ورجال الخير أن الموارد التي تبرعوا بها للمؤسسات لم تذهب أدراج الرياح بل وظفت التوظيف الأمثل .

المحور الثالث : متطلبات إقرار تطبيق المحاسبية كمدخل لإصلاح التعليم في ضوء مبادىء ثورة الخامس والعشرين من يناير :

- سن القوانين والتشريعات المنظمة لتلك المحاسبية .
- تهيئة الرأي العام لتقبل ثقافة المحاسبية وإقرارها كمدخل للإصلاح .
- تدريب القيادات على أسس المحاسبية الفعالة وآلياتها .
- تطبيق نظام اللامركزية الإدارية بمنح سلطات أكبر للنخب الإدارية المتميزة القادرة على قيادة المؤسسة والعمل بداخلها تحقيقا للإصلاح .
- التعاون المثمر مع كليات التربية لتدريب الكوادر على متطلبات تطبيق المحاسبية في مجال التعليم .
- تحديد القائمين على تطبيق المحاسبية في النظام التعليمي كمدخل للإصلاح ومنهم (وزير التربية والتعليم ، وكلاء الوزارة ، رؤساء الإدارات التعليمية ، المعلمون الموجهون ، مجالس الأمناء ، الطلاب ، النقابات ، الجمعيات الأهلية ، وسائل الإعلام ، النيابة الإدارية ....)

المحور الرابع : آليات تنفيذ المحاسبية في مجال التعليم كمدخل للإصلاح في ضوء مبادئ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ .

وتحقيقا لهذا المحور فإن الدراسة تقترح ما يلي :-

١- إنشاء وحدة مستقلة للمتابعة والمساءلة والمحاسبية داخل كل إدارة تعليمية ، وتكون مهامها :

- متابعة مستويات الأداء داخل مؤسسات التعليم عبر لوائح وقواعد وأسس معلومة للجميع .
- القيام بزيارات ميدانية مفاجئة لتقييم الأداء داخل مؤسسات التعليم في مصر .
- اقتراح البرامج العلاجية التي من شأنها أن ترقي بالأداء الأكاديمي والإداري داخل المؤسسات التربوية على ضوء مبادئ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ .
- استقصاء البيانات وتحليلها ووضع الرؤى والخطط المستقبلية للنمو المهني للعاملين داخل مؤسسات التعليم بمصر .
- إعداد التقارير الشاملة التي تقيم مستويات الأداء داخل المؤسسات التعليمية و إقرار مبادئ صارمة للثواب والعقاب بعيدا عن المحاباة و المجاملة .

٢- استحداث وظيفة المرشد التربوي المقيم :

وتقترح الدراسة أن يكون بكل مؤسسة تعليمية مرشد تربوي مقيم مدرب ومؤهل لممارسة مهام التوجيه والإرشاد والمتابعة والتقييم العادل والموضوعي لمستويات الإنجاز داخل مؤسسات التعليم بمصر وتكون مهامه :

- دعم التوجه نحو الشفافية .
- تفعيل اللوائح والقوانين التي منحها له القانون .
- التفاعل مع الجميع في إطار الحب والتواصل وليس القهر والاستبداد .
- أن يكون حلقة وصل بين إدارة المدرسة وبين أفراد المجتمع المدرسي لتذليل الصعوبات ويوجه الجميع لما فيه الصالح العام للمؤسسة .

٣- تفعيل البرلمان الطلابي :

وذلك عن طريق :

- إقرار آلية جديدة لدعم مشاركة الطلاب في تقييم مستويات الأداء بكل حيادية .

- منح الطلاب الفرصة كاملة لمتابعة مستويات الأداء داخل مؤسسات التعليم المصري ومنحهم الفرصة لتقييم هذا الأداء تقييما حرا دون قيد أو شرط .
- تدريب الطلاب على أسس المتابعة الفنية الممنهجة لمستويات الأداء داخل مؤسسات التعليم المصري .
- التواصل الهادف مع الطلاب من خلال الاستماع إليهم وتلقيهم مقترحاتهم متى كانت خادمة وداعمة للأداء داخل مؤسسات التعليم .
- دعم آليات الشفافية والنزاهة في اختيار القيادات الطلابية القادرة على التفاعل والتواصل مع صناع القرار بما يدعم من فرص مساهمة الطلاب في المحاسبية التعليمية مساهمة دائمة .

٤ – إقرار نظام الكتروني تفاعلي مع المجتمع الخارجي :

وهذا النظام يتضمن :

١ – إمداد المجتمع المحيط البيانات والوثائق كافة التي من خلالها يمكن للجميع متابعة أداء المدرسة بشفافية ونزاهة .

٢ – الإعلان عن الفعاليات والأنشطة كافة عبر شبكة المعلومات العالمية كي يتمكن الجميع من التواصل والتفاعل معها .

٣ – تقديم كشف حساب تفصيلي عن مستويات الأداء والإنجاز نهاية كل فصل دراسي عبر الموقع الإلكتروني وذلك إقرارا لمبادىء المحاسبية الناجحة .

٤ – فتح قنوات اتصال مباشرة مع أولياء الأمور وصناع القرار والمهتمين بالتعليم للتأكيد على كون التعليم لم يعد قاصرا على خدمة السياسة والحكام بل خدمة الوطن خدمة مجردة عن الهوى والرغبات الذاتية .

مراجع الدراسة :

القرآن الكريم

١- إبراهيم عباس الزهيري : "المحاسبية في مدارس حق الاختيار مدخل لدعم مفهوم اللامركزية في إدارة التعليم في مصر" ، مجلة كلية التربية ، جامعة المنصورة ، ع٥٥ ، الجزء الأول ، مايو ٢٠٠٤ .

٢- إبراهيم عباس الزهيري : "أبعاد الإشراف التربوي لدى مدير المدرسة في ضوء الأبحاث العالمية الحديثة" ، مجلة كلية التربية بدمياط ، جامعة المنصورة ، ع ٣٩ يناير ٢٠٠٢ .

٣- أحمد إسماعيل حجي : إستراتيجية مقترحة لتطوير التعليم في مصر" ، مؤتمر التعليم وتحديات القرن الحادي والعشرين ، ٩-٣٠ إبريل١٩٩٥ ، كلية التربية ، جامعة حلوان ، القاهرة .

٤- أحمد إسماعيل حجي : تطوير التعليم في زمن التحديات الأزمة وتطلعات المستقبل ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .

٥- أحمد الشناوي : القيادة الإدارية الحديثة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٨

٦- أحمد بن عبد الحليم بن تيمية : الحسبة في الإسلام ، دار الأرقم ، بغداد ، د.ت

٧- أحمد بهاء الدين شعبان : صراع الطبقات في مصر المعاصرة مقدمات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٢

٨- أحمد سيد مصطفى : إدارة السلوك التنظيمي ، رؤية معاصرة ، دار النهضة ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .

٩- أحمد شحاتة محمد حسين : "تصور مقترح لآليات المحاسبية التعليمية الشاملة ، مدخل لجودة التعليم العام المصري" ، مجلة البحث في التربية وعلم النفس ، كلية التربية – جامعة المنيا ، مج ١٧ – ع ٣ ، ٢٠٠٤ .

١٠-إدوارد . ف . هولين لاد : "المدارس ذاتية الإدارة في نيوزيلندا والمساءلة" ، ترجمة : عثمان مصطفى عثمان ، مستقبليات ، ن٣ ، ع ٤ ،مركز

مطبوعات اليونسكو ، القاهرة ، ٢٠٠١ .

١١- إنيابية : التاريخ الفكري والسياسي للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، ترجمة : محمد مندور ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٤

١٢- البخاري : في صحيحة كتاب الإيمان ، ج١ ، دار الفكر العربي ، بيروت .

١٣- بسام حجازي : " دور إدارة الجودة الشاملة في تفعيل إدارة مؤسسات التعليم العالي" ، بحث مقدم إلى المؤتمر العربي الثاني للتربية والتعليم " التعليم العالي رؤى مستقبلية " بيروت ، سبتمبر ، أكتوبر ، ٢٠٠٥ .

١٤- بشير عباس العلاق : الإدارة (مبادئ – وظائف – تطبيقات) ، الدار الجماهيرية للنشر ، بيروت ، ١٩٩٨

١٥- بهجت قرني : "الربيع العربي في مصر : الثورة وما بعدها" ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ع ٤٠٦ ، س ٣٥ ، ديسمبر ٢٠١٢

١٦- توفري مرقص حنا : تطبيق المحاسبية التعليمية في تحسين أحوال العالم" ، المؤتمر السنوي الحادي عشر لقسم أصول التربية " الخطاب التربوي في مصر والمنعقد في الفترة من ٢٧ – ٢٨ ديسمبر ، كلية التربية بالمنصورة ، ١٩٩٤ .

١٧- جمهورية مصر العربية : مشروع إعداد المعايير القومية للتعليم المصري ، المجلد الأول ، ٢٠٠٣ .

١٨-المجلس المركزي للتنظيم والإدارة : تحديث الإدارة التعليمية ، المؤتمر الحادي والعشرين للعلوم الإدارية ، القاهرة ، يونيو ١٩٨٩ .

١٩- جورجيت نعمان جورج : "المحاسبية التعليمية مدخل لتحقيق المدرسة الفعالة بمرحلة التعليم الأساسي" ، مجلة كلية التربية بدمياط ، جامعة المنصورة ، ع ٤٧ ، يناير ٢٠٠٥ .

٢٠- حنان إسماعيل أحمد : "المحاسبية وعلاقتها بتقويم جودة الأداء المدرسي من منظور تخطيطي" ، مجلة مستقبل التربية العربية ،ع ٤٢ ، المركز العربي للتعليم والتنمية : القاهرة ، العدد ٤٢ ، يونيو ٢٠٠٦ .

٢١- ديوبلد فان دالين : مناهج البحث في التربية وعلم النفس ، ترجمة محمد نبيل نوفل وآخرون ، ط٥ : مكتبة الأنجلو المصرية : القاهرة ، ١٩٩٤ .

٢٢- سحر قدوري الرفاعي : "مؤسسات المجتمع المدني وإمكانيتها للحد من الفساد الإداري" ، شؤون اجتماعية ، ع١١١ ، س٢٨ ، الشارقة ، خريف ٢٠١١

٢٣-سنهام جمال محمد عبد الغني : "المحاسبية التربوية وإمكانية تطبيقها في التعليم الثانوي العام" ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة المنصورة ، ٢٠٠٤ .

٢٤- صفاء عبد العزيز : العرب وعصر المعلومات ، عالم المعرفة ، ع ١٤٨ ، المجلس القومي للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٩٤

٢٥- صلاح الدين محمود علام : التقويم التربوي المؤسسي – أسسه ومنهجيته وتطبيقاته في تقويم المدارس ، القاهرة : دار الفكر العربي ، ٢٠٠٩ .

٢٦- عبد الغني عبود : "الإدارة التربوية المتميزة الطموح والتحديات" ، بحث مقدم لمؤتمر آفاق الإصلاح التربوي ، كلية التربية ، جامعة المنصورة ، ٢٢، ٢٣ ديسمبر ، ٢٠٠٤ .

٢٧- عبد الله الريدي : الدولة المعدلة نوريا ، المستقبل العربي ،٤٠٩ ، س٣٥ ، مركز دراسات الوحدة العربية : بيروت ، ، مارس ، ٢٠١٣

٢٨- عبد الله أمين جماعة : الحزم السلوكية في الإدارة ، شركة ناس للطباعة القاهرة ، ٢٠٠٣ .

٢٩- علي السلمي : الإدارة المعاصرة ، دار غريب ، القاهرة ، ١٩٩٠

٣٠- علي الشخيبي وبيومي طحاوي : " النمط القيادي لناظر المدرسة من وجهة نظر المعلمين

والمعلمات" – دراسة ميدانية ، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الخامس للإحصاء والحاسبات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية ، ١٧ : ٢٢ مارس ١٩٩٠ ، جامعة عين شمس .

٣١- علي صالح جوهر : التخطيط التربوي والتنمية ، المكتبة العصرية ، المنصورة ، ٢٠٠٨ .

٣٢- علي صالح جوهر ، وائل وفيق رضوان : المحاسبية وإصلاح التعليم ، المكتبة العصرية ، المنصورة ، ٢٠١٣

٣٣- فتحي أبو الفضل وآخرون : دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة ، مكتبة الأسرة ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .

٣٤- ماهر أحمد حسن أحمد : "المحاسبية التعليمية كمدخل لرفع الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية" ، مجلة كلية التربية ، جامعة أسيوط ، العدد (١) ، الجزء الأول ، المجلد الخامس ، يناير ٢٠٠٩ م .

٣٥- مبروك صلاح طه : تربية الإنسان العربي في ضوء القرآن والسنة ، دار الوفاء للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠١ .

٣٦- مجلة المعرفة : "التعليم من حولنا" ، الكتاب (١١) سلسلة مجلة المعرفة ، الرياض ، وزارة المعارف ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٢.

٣٧- محمد صبحي محمد حسن : "مستقبل جودة التعليم في ضوء التوجهات المستقبلية للتقديم" ، مجلة التربية ، تصدر عن اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم ، ع ٥٣ : ٢٠٠٥ .

٣٨- محمد عبد الرازق : تطوير نظام تكوين معلم التعليم الثانوي العام بكليات التربية في ضوء معايير الجودة الشاملة ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة الزقازيق ، ١٩٩٩م .

٣٩- محمد عبد الظاهر الطيب : التعليم والتنمية التحديات ودور التعليم في التنمية ، بحث مقدم في منتدى الإصلاح العربي ، مؤتمر إصلاح التعليم في

مصر (٨ – ١٠ سبتمبر : مكتبة الإسكندرية ، ٢٠٠٤)

٤٠- محمد عبد الكريم طه : دور السلطات التعليمية المحلية في إدارة التعليم العام (دراسة مقارنة بين مصر وفرنسا) ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة الزقازيق ، ١٩٩٨ .

٤١- محمد منير مرسي : الإصلاح والتجديد التربوي في العصر الحديث ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٩ .

٤٢- محمد منير مرسي : الإدارة التعليمية (أصولها – تطبيقها) : عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٢

٤٣-محمود مصطفى محمود اشل : "تصور مقترح لتفعيل أدوار مكاتب التخطيط والمتابعة لتطوير منظومة التعليم العام في مجتمعنا المصري" ، من بحوث المؤتمر السنوي الثاني عشر : تطوير أداء الجامعات العربية في ضوء معايير الجودة الشامل ونظم الاعتماد ١٨-١٩ ديسمبر ٢٠٠٥ ، مركز تطوير التعليم الجامعي ، القاهرة .

٤٤- المركز القومي للبحوث التربوية : تطور نظم وأساليب الإدارة التعليمية من سنة ١٨٨٢ وحتى الوقت الحاضر ، القاهرة ، ١٩٩٥ .

٤٥- مسلم محمد عليوة : نظم إدارة المدرسة الثانوية في مصر وأثره على الأداء المدرسي (دراسة ميدانية) . رسالة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة الزقازيق ، ١٩٩٤ .

٤٦- مسلم محمد عليوة حميد : "الرقابة الذاتية في الإسلام وإمكانية الإفادة منها في إدارة التعليم العام" ، مجلة كلية التربية ، جامعة الزقازيق ع.٤٤، مايو ٢٠٠٤ .

٤٧- نادية محمد عبد المنعم : تطوير أساليب مراقبة الجودة في العملية التعليمية بمرحلة التعليم قبل الجامعي في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة ، مرحلة الثانوي العام ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة ، ١٩٩٨ .

٤٨- نادية يوسف كامل : "اتجاهات حديثة في صنع السياسة التعليمية" ، مستقبل

التربية العربية ، المجلد السابع ، ع ٢١ ، يناير ، ٢٠٠١ ، القاهرة .

٤٩- نبيلة عبد القادر : "نظام مقترح للمحاسبة المدرسية في جمهورية مصر العربية" ، مجلة كلية التربية ، جامعة عين شمس ، العدد ٢٥ ، الجزء الخامس ، ٢٠٠١

٥٠- نهى حامد عبد الكريم : عملية صنع السياسة التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية ، مجلة العلوم التربوية ، م ٢ ، ع ٤ ، القاهرة ، فبراير ١٩٩٧ .

٥١- هدى سعيد السيد : "أسس توجيه المستويات المعيارية للتعليم في مصر" ، مجلة التربية تصدر عن الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ع ١٢ ، ٢٠٠٥ .

٥٢- هشام العوضي : الإسلاميون في السلطة " حالة مصر المستقبل العربي ، ع ٤١٣ ، س٣٦ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، يوليو ٢٠١٣.

٥٣- الهلالي الشربيني الهلالي : "أهم المؤشرات العامة في تقييم جوانب الإنتاجية في الوظائف الجامعية (دراسة تحليلية) " ، مستقبل التربية العربية ، العدد ٢٣ ،القاهرة ، أكتوبر ٢٠٠١ .

المراجع الأجنبية

54- Allen F. Bray, :Accountability in the schools - who has the responsibility and how widely is it shared? Journal of Education, 1982.

55- B.J , Allen Conn: The Los Angeles open charter school, Los Angeles, 2000.

56- Blank Stein , M. : Lessons from enlightened corporations , Journal of education leadership , vol .573, No.6 . , 2003 .

57- Blank, R: Developing a system of education indicators selecting implementing and reporting Indicators, education evaluation and policy analysis, Vol, 10, No. 1 , 1993 .

58- Engrid, Eide : Education and Democracy, Paris, UNESCO .

59- Epstein D. : Defining Accountability in education , British educational research journal ,Vol 19 ,No.3, 1993.

60- Feldman, Philip, Faculty performance Reviews : Accountability in teacher

education, vol. 135, No . 3 apr 2005.

61- Frances A, Kennedy & Lydia Schleifer achieving Balance Among Empowerment, Accountability and control interdisciplinary studies of work teams ,Vol .12, 2006 .

62- Hatch, Mary : Your Audit and Instruction control, paper presented at the Annual convention of the main school Board, 3-5 October, 2002 .

63- http//www.ofoted.gov

64- J . K Laser', Business : Management, hundl Book, MC, Grew Hill, Book CO, New York, 1995

65- J.D. Chapman and Others (eds) : The reconstruction of education quality , Equality and control, London, Reel wood Books , Ltd, 1996

66- Jacob Adams, Ball Hill : Educational Accountability in regulated Market, general education center, Education newspaper, Washington , 2006 ,

67- Jacob E., Adams, Jr and Paul T. Hill, : Educational accountability in a regulated market , university of Washington , Journal of education 2006

68- Kenneth Leithwood and Lorna Earl : Educational Accountability effects: An international perspective, peabody journal of education , pp 10 18, 2000

69- Louis. lana : State board of elementary and secondary education Louis lana's school and district accountability system, U.S.A, January, 1999

70- Macpherson , M. : Accountability - towards reconstructing apolitically incorrect policy issue , educational management & administration Vol.24 , No.2 , April 1996

71- Moez Dornid : Human development and poverty in the Arab States .United Nations Development Program (UNDP), 2000.

72- Newman ,R .. M and M.Rigdon : Accountability and school performance implications from restructuring school , Harvard education review Vol. 67, No.1 , 1997.

73- Victorian Commission of Adult : Quality of education in Australian , Australian government publishing services , 2000 .

74- Peter ,Allen : Local Management of schools , London , Kegan press th.1 , 2001

75- Paula munt school Boards Accountability and control in British Journal of educational studies vol xxxix No.2,. may, 1996 .

76- Power Sally & Whitty Geoff : educational reform in great Britain : journal of educational administration quarterly , vol.45 , No.3 . April 2003.

77- Robert L. Linn, : Stability of school - Building Accountability scores and Gains , center for research on Evaluation and student testing, university of Colorado, , 2002 .

78- Rothman,, R, Measuring up , standards, assessment and school reform. San Francisco. Jossey - Bass. 1995 .

79- Schedler, D. Diamond , J: Democracy, , accountability and representation , Cambridge, university press, 2001 .

80- South Africa – Department pf education : the national policy whole school evolution , paper presented to the deans seminar of South Africa vice-chancellors association , Pretoria , 17-21 April 2002 .

81- Suspitsyna ,Tatiana Accountability in American education as rhetoric and technology of Governentality , Journal of education policy , vol. 25 No.5 , 2010 p.586sep 2010 .

82- The United Nations Development Program and the Institute of National Planning - Egypt Human Development Report 2003 , Participation in Development , Cairo , Al- Ahram Commercial Press , 2003

83- Us . Department of Education, Accountability . standards,. Assessment and using data, 2001 .

84- Wayne L, Edwards : Accountability and a autonomyual standers for the administrator in advancing educational school leader ship in First published (London) the folmer press. 1991 .

85- World Economic Fourm ,The Global Competitiveness Report 2009/2010